مجلة جامعـة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية

العدد الثالث
رجب ١٤١٠هـ

الكــلام على عصي ومغزو

تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد
الأنباري النحـوي (٥١٣ ـ ٥٧٧ هـ) رحمه الله
تحقيق الدكتـور
سليمان بن إبراهيم العـايد
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
ورئيس قسم الدراسات العليا العربية
جامعة أم القـرى بمكة المكرمـة

يَطِيبُ لي أَنْ أُقَدِّم لقُرَّاءِ العربيَّة . أثراً جليلاً ، وعِلْقاً نَفِيساً . جادت به قريحة أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبِي سعيدٍ الأَنْبَاريِّ . إمامِ النَّحوِ واللُّغَةِ في القرنِ السَّادِسِ . إذْ وُلِدَ سنة ٥١٣ وتوفي سنة ٥٧٧[1] .

وقد عرفه أهل العربيَّةِ من خلالِ كتابه «الإنصاف» ومنْ خِلالِ غيره، وأثنى عليهِ طُلَّابه . ومن ترجموه خيراً؛ إذْ نَعَتُوه بـ «الإمام القدوة ، الشَّيخ الصَّالح الفاضل ، العالم، الزَّاهد، قال ابن النَّجَّارِ: كَانَ إماماً كبيراً في النَّحْوِ، ثِقَةً، عفيفاً ، مُناظِراً،

---

١ ـ مصادر ترجمته :

- إنباه الرواة ٢/١٦٩ـ ١٧١ .
- سير أعلام النبلاء ٢١/١١٣ـ١١٥ .
- العبر ٤/٢٣١ .
- طبقات الشافعية الكبرى ٧/١٥٥ـ١٥٦ .
- وفيات الأعيان ٢/٣٢٠ .
- فوات الوفيات ١/٥٤٧ .
- الكامل لابن الأثير ١١/٢١٥ .
- البداية لابن كثير ١٢/٣١٠ .

النجوم الزاهرة ٦/٩٠ .
- بغية الوعاة ص ٣٠١ـ ٣٠٢ .
- شذرات الذهب ٤/٢٥٨ .
- وانظر ترجمته في مقدمة كتاب «نزهة الألباء» بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .
- وكتاب «ابن الأنبارى وجهوده في النحو» من تأليف د . جميل علوش . وهو دراسة وافية عن ابن الأنباري وجهوده النحوية .

غزيرَ العِلمْ، وَرِعاً، زاهداً عابداً تَقِيّاً، لايَقْبَلُ مِنْ أَحدٍ شَيْئاً، وَكَانَ خَشِنَ العَيْشِ، جَشْبَ المأْكَلِ والملْبَسِ، لمَ يَتَلبَّسْ مِنَ الدُّنيا بِشيْءٍ، مَضَى عَلَى أَسَدِّ طريقَهٍ[2].

أخذ العلمَ عن مشايخِ بغدادَ آنَذاكَ، فقرأَ النَّحْوَ على النَّقيب أَبي السَّعَاداتِ ابن الشَّجَري (٥٤٢) وكان ينتمي في النَّحْو إليه، وأثْنَى عليه، فقال: «أنحى مَنْ رَأيْنَا مِنْ عُلَماءِ العَرَبيَّةِ، وآخِرُ مَنْ شَاهَدْنَا مِنْ حُذَّاقِهِمْ وأكابرهم»[3].

كما قرأ على أَبي منصورٍ الجواليقيِّ (٥٣٩) وَحَضَرَ حَلْقَتَهُ، وأثْنَى عليه، فقال: «كان مُنْتَفَعاً به لديانَتْهِ، وحُسْنِ سِيرَتِهِ. وأخذ عليه أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ في بَعْضِ المَسَائِلِ مَذَاهِبَ غَرِيبَةً[4].

وقَرَأَ على أَبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَليٍّ المُقْرِىء النَّحْوِيِّ (٥٤١) سَمعَ عَلَيْهِ كِتَابَ سِيبَوَيْهِ، وشَرْحَهُ لِأَبي سَعِيدٍ السَّيرافيِّ»[5].

هَؤُلَاءِ هُمْ أَشْهَرُ شُيُوخِهِ في العربيَّةِ مِنْ نحوٍ وصرفٍ ولغةٍ، وقد كان له شيوخٌ في العلومِ الأخرى غير هؤلاء؛ إذْ بدأ طلب العلم في بلده «الأنبار» فَسمعَ من أَبيهِ، وخليفةَ بنِ محفوظٍ، ثُمَّ ارْتَحَلَ إلى بغدادَ، فأخذ فيها عن كِبارِ أئِمَّتِهَا، و«تَفقة بالنِّظامية على أبي منصورٍ الرَّزَّازِ وغيره، وبرعَ في مذهبِ الشافعيِّ، وقرأ الخلاف، وأعاد بالنِّظامية. ووعظ[6]».

قالَ ابنُ الدُّبَيْثِيِّ: «دَرَّس بالنِّظاميَّةِ النَّحْوَ، وأَقْرَأَ النَّاسَ بهَا مُدَّةً، ثُمَّ انْقَطَع في منزلِهِ مشتغلاً بالعِلْمِ والعِبادَةِ، وَأَقْرَأَ النَّاسَ العِلْمَ على طَرِيقةٍ سَديدَةٍ، وسِيرَةٍ جَلِيَّةٍ

---

٢ ـ سير أعلام النبلاء ٢١/١١٤.

٣ ـ نزهة الألبّاء ٤٠٥.

٤ ـ نزهة الألبّاء ٣٩٦.

٥ ـ نزهة الألباء ٤٠٢.

٦ ـ سير أعلام النبلاء ٢١/١١٣.

مِنَ الـوَرَعِ والمجاهـدة ، والتَّقلُّل ، والنُّسـك . وتَـرْكِ الـدنيا ، ومجانبةِ أهْلِهَا ، واشتهرت تصانِيفُه . وَظَهرتْ مُؤلَّفاتُهُ . وتَردَّدَ إليهِ الطَّلَبَةُ ، وأَخَذُوا عنه ، واستفادُوا مِنْهُ»[7] .

وكـان من هؤلاء التـلاميذِ ابن الـدُّبَيْثِيِّ الّذي قالَ : سَمِعْتُ عَنْهُ، وكتَبت مِنْ شِعْره، ونِعْمَ الشَّيْخُ كان»[8] .

وَأَلَّف في العربيَّةِ وغيرها كتباً ورسائل كثيرةً، منها :

١ ـ أسرار العربيّة . طبعه المجمع العلميّ العربيّ بدمشق سنة ١٣٧٧هـ بتحقيق العّلامة الشيخ محمد بهجة البيطار، وكان قد طبع قَبْلُ في ليدن سنة ١٨٨٦م .

٢ ـ الإغراب في جدل الإعراب، طبع في سورية، بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني .

٣ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، وهو كتاب مشهور، طبع عدة طبعات .

٤ ـ البيان في غريب إعراب القرآن ، طبع في مصر، بتحقيق د . طه عبد الحميد طه .

٥ ـ الجوهرة في نسب النبي صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه العشرة، منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم ٧٥ تاريخ مجاميع .

٦ ـ حلية العقود في المقصور والمدود ، طبع بتحقيق عطية عامر ، في بيروت ، سنة ١٩٦٦م .

٧ ـ الداعي إلى الإسلام، طبع عام ١٤٠٩هـ، بتحقيق سيد حسين باغجوان .

٨ ـ زينة الفضلاء في الفرق بين الضّـاد والظّاء ، طبع بتحقيق د .رمضان عبد التواب .

٩ ـ شفاء السائل عن بيان رُتْبَةِ الفاعل ، ذكره في كتابه (الكَلاَمُ عَلَى عِصِيٍّ وَمَغْزُوٍّ) .

١٠ ـ الكلام على عِصِيّ ومَغْزُوٍّ ، وهُوَ هذا الكتاب الّذي نقدّمه .

---

٧ ـ مقدمة نزهة الالبّاء ٤ .

٨ ـ مقدمة نزهة الالبّاء ٤ .

١١ ـ لمع الأدلة في أصول النّحو ، طبع في سورية بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني . وله طبعة أخرى بتحقيق عطية عامر .

١٢ ـ اللُّمعة في صنعة الشّعر ، طبع بتحقيق عبد الهادي هاشم في مجلة المجمع العلميّ بدمشق ، سنة ١٩٥٦م .

١٣ ـ الموجز في علم القوافي ، طبع بتحقيق الأستاذ عبد الهادي هاشم في مجلة المجمع العلمي بدمشق سنة ١٩٥٦م .

١٤ ـ نزهة الألِبّاء في طبقاتِ الأدباء . طبع مرّاتٍ .

١٥ ـ الوجيز في علم التصريف ، طبع في الرياض سنة ١٤٠٢ بتحقيق د . علي البّواب .

١٦ ـ هداية الذّاهب في معرفة المذاهب ، منه نسخة خطية في مكتبة عاطف أفندي باستانبول ، برقم (٢٨٩) .

وقَدْ ذَكَرُوا لَهُ كُتُباً غير هَذِهِ ، حتَّى أَرْبَىٰ ما ذكروه على السَّبْعِينَ كتاباً ، ما بين رسالة صغيرة ، وكتاب كبير ـ وما هذا بمقام حصرها وتقصِّيها ـ وهذا العَدَدُ من التّآليف ليس بمستغربٍ على مثل هذا الرَّجُلِ . الّذِي عاشَ للعلم تدريساً وتأليفاً ، واعتزل النّاس في أُخْرَيات أيَّامِهِ ليتفرّغ للبْحثِ والتأليف ، والعبادة . رحم الله أبا البركات ، وأسكنه فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، وأحلَّه منها الفِرْدَوْسَ الأَعْلَىٰ ، إنّه على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

كتاب «الكلام على عِصِيٍّ ومَغْزُوٍّ»

لا أعلم لهـذا الكتـاب إلاّ نُسْخَـةً واحدة. ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربيّ ٥/١٧٢ وهي محفوظه في كوبريلي برقم ٤/١٣٩٣ ضمن مجموع. احتلّ فيه ورقات ٣٦-٤٤ فهو في تِسْعِ وَرَقَاتٍ في ثماني عشرة صحيفة، منها صحيفة العنوان.

وخطّ النُسخةِ جيِّدٌ. مضبوطٌ بالشّكل، إلاّ أَنَّ آفتها تآكُلٌ أو رُطُوبة في أطرافها، نتج عن طمس كلماتٍ في بعض صفحاتها، وعُسْرُ قراءةٍ في بعضها. وقد اجتهدت في قراءتها واستكمال نقصها ماوَسِعَنِي الاجتهادُ. ولعلِّي وفِّقْتُ إلى تقويم النَّصِّ وإِصْلاَحِهِ. وإِخْراجِهِ صحيحاً. وقد وضعت ما اجتهدت في قراءته أو استكماله بين حاصرتين هكذا [ ]. وما قرأته على عسرٍ تركته مهملاً كسائر المخطوطة.

وهذا الكتاب أو الرسالة أَلَّفه ابن الأنبارِيِّ جواباً لسؤالٍ أورده في أَوَّلِ الرَّسالة، وهو:

«لِمَ لم يكنْ في كلامِهِمُ اسْمٌ متمكِّنٌ في آخره واوٌ قبلها ضَمَّةٌ، كما في كلامهم اسْمٌ في آخِرِه أَلِفٌ قبلها فَتْحَةٌ، وياءٌ قبلها كسرةٌ؟ وما العُذْرُ عن قولهم: هَذَا أَبُوكَ ومَغْزُوٌّ. وما أَشْبَهَ ذَلِكَ؟».

ومَسْأَلَةُ «عِصِيٍّ ومَغْزُوٍّ» الّتي خَصَّها ابن الأنبارِيِّ بهذه الرِّسالةِ مَسْأَلَةٌ رُزِقَتْ بعِنايةِ الصرفيِّينَ بها، وإِنْ لم يكن تَنَاوُلُهَا على النَّهْجِ الذِّي سَلَكَهُ ابْنُ الأنبارِيِّ، وفَرَّقَ عُلَمَاءُ العربيّةِ الكلامَ عليها في مواضع مِنْ هذا العلم.

والمعـروف أَنَّ آخِرَ الاسْم إِمَّا أَنْ يَكُونَ: صَحِيحاً، أَوْمُعْتَلاً، والمُعْتَلُّ إِمَّا أَنْ يَكـونَ آخِـرُه: ياءً، أَوْ أَلفـاً، أَوْ واواً. والضَّرْبان الأَوَّل والثَّاني خَصَّهما الصرفيُّونَ

بالمقصور والمنقوص، كما تَنَاوَلُوا ما آخِرُهُ واو أَوْ ياءٌ قَبْلَهُمَا ساكنٌ فيما أَسْمَوْهُ شبيهاً بالصحيح .

وأَمَّا ما آخِرهُ واو قبلها ضَمَّةٌ ـ وهُوَ مَوْضُوع هذه الرِّسالَةِ ـ فلا أعلم أحداً خَصَّهُ بكتابٍ كما فَعَلَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ، الَّذِي عَمَدَ إلى ما تَشَابَهَ من مَسَائِلِه، وَضَمَّ كل شَيْءٍ إلى قرنه، وربط كل مثالٍ بصنوه، فأخرج هذه الرسالةَ التي قَرَّرَ فيها ـ كغيره ـ أَنَّهُ لَيْسَ في لُغَة العَرَبِ اسمٌ آخِرُهُ واوٌ، قبلها ضَمَّةٌ، ثُمَّ أَوْرَدَ مَايمكن أَنْ يعترضَ عليه بِهِ، فَبَيَّنَ وَجْهَهُ، وعِلَّتَهُ، بما نُلَخِّصُهُ لك في هذه الأسطر :

١ ـ مَغْزُوٌّ وَمَدْعُوٌّ. مفردٌ قبل الواو المتطرِّفةِ ساكِنٌ لاضَمٌّ لاَزِمٌ. ومَعَ ذَلِكَ أَجازُوا أَنْ يُقَالَ: مَغْزِيٌّ وَمَدْعِيٌّ تشبيهاً بِأَدْلٍ وأَحْقٍ، لِأَنَّ قَبْلَ الواو حرفاً مضموماً غير الواوِ، ليسَ بَيْنَهما إلاّ حَرْفٌ سَاكِنٌ، والوَجْهُ الواوُ.

٢ ـ أَبْوه وما أَشبهه مِنَ الأسماء، الواو فيه غير لازمة، وإِنَّما تكونُ في حالة الرَّفع، فلا تُقْلَبُ .

٣ ـ عُصِيٌّ وحُقِيٌّ ، كان حقهما الإبقاء؛ وإنَّما وَجَبَ القَلْبُ ؛ لأنَّه اجتمع فيهما ثقلان : ثِقَلُ الجمع، وثِقَلُ الواوين .

٤ ـ حُوٌّ ونحوها، لا قَلْبَ فيها؛ لأنّ الواوَيْنِ أَصْلِيَّتَانِ ولاَ يَحْسُنُ اعتبار الأولى مثل زائدة الضَّمَّةِ .

٥ ـ بُهُوٌّ، ونُجُوٌّ، ونُحُوٌّ كلماتٌ شاذَّة؛ إِذ حَقُّها القَلْب مثل عُصِيّ .

٦ ـ «هُوَ» اسْمٌ غير متمكِّنٍ ، فلا يعترضُ به على القاعدة المُقَرَّرةِ .

٧ ـ الفِعْلُ الَّذِي آخره واوٌ قبلها ضَمَّةٌ ، لايُعْتَرَضُ به على القاعدة المَقَرَّرة ؛ لِأَنَّ مَبْنَىٰ الفعـل على البناءِ ، ولو زالَتْ هَذه الحَرَكَةُ لاخْتَلَطَتْ أَبْنِيَةُ الأَفْعَالِ ، وعسر التمييزُ بينَها ؛ لِأَنَّ التمييزَ لايكون إلَّا بحركةِ العين .

٨ ـ جُزُو وكُفُو ـ مخففين من المهموز ـ لِأَنَّ الواوَ عارِضَةٌ؛ لِأَنَّها منقلبةٌ عَنْ هَمْزٍ ، فَلَا يَصْدُقُ عليْهِ أَنَّ آخِرَ الاسْمِ واوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ.

وقَدْ قَرَّر أَهْلُ العَرِبيَّةِ هذه المسألةَ، فقالوا : لايُوجَدُ في العربيَّةِ ما آخِرُه وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ إلاّ مايأتي :

١ ـ الأَسْمَاء المبنيّة مثل «هُوَ» و«ذُو» الطَّائيَّة .

٢ ـ الأسماء السِّتَّة مِنَ المعربات في حالَةِ الرَّفع، نحو : (جَاءَ أَبُوه) وهِيَ واوٌ عارضةٌ في حالَةِ الرَّفْعِ ، فإذا زَالَ الرَّافعَ زالَتْ بزوالِهِ الواوُ والضَّمَّةُ الَّتِي قبلها .

٣ ـ الأفعال النَّاقِصَة إذا كانَ آخِرُها واواً كَيَدْعُو ويَغْزُو .

٤ ـ الأَسْمَاء الَّتِي عَرَض فيهَا تطَرُّفها نحو : «ياثَمُو» مُرَخَّم ثَمُود .

٥ ـ ما كانَ أَعْجَمِيّاً نحو : هِنْدُو ، وسَمَنْدُ، وقَمَنْدُو .

٦ ـ ما سُمِّيَ بهِ منَ الفعل، نَحو: يَدْعُو، ويَغْزُو[٩]. ومنع الخليلُ ويُونُسُ هذا ، قالَ سِيبَوَيْهِ : «وسألْتُه (يعني الخليلَ) عن رجلٍ يُسَمَّىٰ «يَغْزُو»، فقال : رأيْتُ يغزِي قَبْلُ ، وهذا يغزٍ، وهذا يغزِي زيدٍ ، وقال: لاينبغى له أَنْ يكون في قول يونس إلاَّ يَغْزِي ، وثباتُ الواو خطأ: لأنه ليس في الأسماء واوٌ قبلها حرف مضموم ، وإنما هذا بناءٌ اختُصَّ به الأفعال ، ألا تَرَى أَنَّك تقولُ : سَرُدَ الرَّجلُ ، وَلاَ ترى في الأسماءِ فَعُلَ على هذا البناءِ . ألا ترى أنّه قال : أنا أَدْلُو حينَ كان فِعْلاً ،ثمّ قال : أَدْلٍ حِيَن جعلها اسماً . فلا يستقيم أن يكونَ الاسم إلاّ هكذا»[١٠] .

وقَدِ اتَّفَقُوا على وُقوع الواوِ آخِراً وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ في الفِعْلِ ، ومنَعُوا وقُوعَها أَصْلِيَّةً، وقبلها ضَمٌّ أَصْلِيٌّ في الأَسْمَاءِ المتمكِّنةِ. واستثنى الكُوفِيُّونَ النَّوْعَيْنِ الأَخِيرين: ماسُمِّيَ بهِ مِنَ الفِعْلِ نَحْوُ: يَدْعُو، ويَغْزُو عَلَمَيْنِ، وَمَا كان أَعْجَمِيّاً، نحو: سَمَنْدُو، وَقَمَنْدُو[١١].

---

٩ ـ شرح ابن عقيل ٨٣/١ وهمع الهوامع ٥٤/١ .

١٠ ـ سيبويه ٣١٦/٢ وانظر «ما ينصرف ومالا ينصرف» للزجاج ١١٦ .

١١ ـ همع الهوامع ٥٤/١ .

وقَرَّرَ أَهْلُ العربيَّةِ أَنَّ الاسم إذا كان آخِرُه واواً فَلاَ بُدَّ أَنْ يَكُون مَا قَبْلَهُ: ساكِناً، نحو: دَلْوٍ، ولَهْوٍ، أَوْ مَكْسُوراً، نحو: الغازِي والتَّداني، أَوْ مَفْتُوحاً، نحو: رِباً فتقلب في الأخِيرِ ألفاً، وتُقْلَبُ في الثاني ياءً، ولا يَلْحَقُهَا تغييرٌ في الأوَّلِ.

ولو وَقَعَتِ الوَاوُ طَرَفاً حَقِيقةً أَوْ حُكْماً، وَقَبْلَها ضَمَّةٌ، لَوَجَبَ قَلْبُها كَسْرَةً، وقَلْبُ الواوِ ياءً، ولايَصِحُّ بقاءُ الضَّمَّةِ والواوِ - وإن كانت المناسَبَةُ بَيْنَهُمَا مُتحَقِّقَةً - لما يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ وُقُوعِ الواوِ طرفاً بعد الضَّمَّةِ في آخِرِ الاسْمِ المعرب، وذَلِكَ مَمْنُوعٌ؛ إذِ الوَاوُ المُتَطَرِّفَةُ المَنْطُوقُ بها لاَ تَقَعُ على وَجْهِ الأصالة إلَّا بَعْدَ سُكُونٍ[١٢].

وَلَوْ أَنَّ المَسْأَلَةَ وَقَفَتْ عِنْدَ هَـذَا الحَدِّ لما اسْتَأْهَلَتْ أَنْ يُؤَلِّفَ ابْنُ الأنْبارِيِّ مُؤَلَّفَهُ هذا، وَلَمَا أَعْرَاها الصَّرْفِيُّونَ كُلَّ هَـذَا الاهْتِمَام. ولكنْ وجِدَتْ صُورٌ في آخِرِها واوٌ أَصْلِيَّةٌ، وَقَبْلَهَا ضَمٌّ يَفْصِلُ بَيْنَها وبَيْنَهُ سكونٌ، والحَرْفُ السَّاكِنُ حاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، فَكَأَنَّ الوَاوَ باشَرَتِ الضَّمَّةَ، فاسْتَقْرَءُوا ما وَرَدَ مِنْ كَلامِ العرب - وهذه صِفته - فَدَرَسُوا أَوْ صَافَهُ، ثُمَّ صَنَّفُوهُ أَصْنافاً، وجَعَلُوا لِكُلِّ صِنْفٍ حُكْماً، وسَلَكُوا بِكَلِّ ضَرْبٍ مَسْلَكاً، وانتهى بهم استقراؤُهُمْ إلَى تَقْسِيمِ هذا النَّوْعِ إلى أربعةِ أقسامٍ:

١ - ما يَجِبُ فِيه قَلْبُ الواوِ، وهو شَيْئَانِ:

أحدهما: ما تكونُ الضَّمَّةُ فيه على الوَاوِ - أيضاً - كما تَقُول: غُزْوِيٌّ عَلَى وَزْنِ عُصْفُورٍ مِنَ الغَزْوِ، وَمِنْهُ مَقْوِيٌّ، مفعول مِنَ القُوَّة. وأصلهما غُزْوُوْوٌ ومَقْوُوْوٌ فالواو الآخِرةُ مَحَلُّ الإعْرَاب، والوُسْطَى ساكِنَةٌ والأُولَى مَضْمُومَةٌ، قُلِبَتِ الأخِيرَةُ ياءً؛ لَتطَرُّفِهَا، ولاجْتِماعِ ثَلاَثِ واواتٍ في الطَّرَفِ، ثُمَّ اجْتَمَعَتِ الوَاوُ واليَاءُ، وسَبَقَتْ إحْدَاهُمَا بالسُّكُونِ، فَقُلِبَتْ ياءً، ثُمَّ أُدْغِمَتَا، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ قَبْلَهَا كسرة لِلْمُنَاسَبَةِ،

---

١٢ - تصريف الأسماء ١٥٧.

فصارت غَزْوِيّ ومَقْوِيّ . قال سيبويْهِ : «وأمّا فُعْلُولٌ مِنْهَا فَغُزْوِيّ، وأصلها غُزْوُوٌ، فلمّا كانـوا يستثقلُونَ الوَاوَيْنِ في عُتِيٍّ ومَعْدِيّ أُلْزِمَ هذا بَدَلَ اليَاءِ حَيْثُ اجْتَمَعَتْ ثَلاثُ واواتٍ مع الضَّمَّتَيْنِ في فُعْلُولٍ، فأُلْـزِمَ هذا التَّغْيِيرَ، كما أُلْزِمَ مِثْلَ مُحْنِيَةٍ البَدَلُ إِذْ غُيِّرَتْ في ثِيَرَةٍ، والسِّياط، ونحوهما .

وتُقُولُ في مَفْعُولٍ مِنْ «قويْتُ»: هَـذَا مَكَانٌ مَقْويٌّ فِيه ؛ لأَنَّهُنَّ ثلاثُ واواتٍ بمنزلَةِ ما ذكَرْتُ لَكَ في فُعْلُولٍ مِنْ «غَزَوْتُ» ، وإِنَّما حَدُّها مَقْوُوٌّ، كما أَنَّهُ إذا قَالَ : مَفْعُول مِنْ شَقِيتَ قال: مكانٌ مَشْقُوٌّ فيه ؛ لأَنَّهَا مِنَ الواوِ مِنْ «شِقْوَةٍ»؛ و«شَقَاوَةٍ»، ولَمْ يُدْرِكِ الوَاوَ ما يُغَيِّرُها إلاّ أَنْ تَقُولَ : مَشْقِيٌّ فِيمَنْ قَالَ: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ .

وتقُولُ في فُعْلُولٍ مِنْ «قَويتُ» : قُوِّيٌّ تُغَيِّرُ مِنْها ما غَيَّرْتَ مِنْ فُعْلُولٍ مِنْ غَزَوْتُ»[١٣] .

«وتقُولُ في أُفْعُولٍ مِنْ «قَوِيتُ»: أُقْوِيٌّ ؛ لأَنَّ فيها مافي مفعولٍ من الواوات فَغَيِّرْ مِنْهَا ما غَيَّرْتَ في مَفْعُولٍ منها»[١٤] .

وتقُولُ في مثل «قَمَحْدُوَة» مِنَ الغَزْو: غَزَوِيَةٌ، والأَصْلُ غَزَوْوُوَة، فاجْتَمَعَ ثلاث واوتٍ الـوُسْـطَىٰ مَضْمُومَةٌ ، فَقُلِبَتِ المُتَطَرِّفَةُ ياءً، كما فَعَلْتَ أَيْضاً في المسألتين المتقدِّمَتَيْنِ قَبْلَهَا، ثُمَّ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ الّتي في الواوِ الّتي قبلها كَسْرَةً؛ لِتَصِحَّ اليَاءُ ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الوَاوُ الأُولَىٰ في الواوِ الثَّانِيَةِ .

وتَقُـولُ في مثل «تَرْقُوَة» مِنَ الغزْوِ : غَزْوِيَةٌ ، سواءٌ بنيتَ على التَّذْكِيرِ أَوْ على التَّأْنيثِ، وأَصْلُ هذه المَسْأَلَةِ غَزْوُوَة، فاجْتَمَعَ وَاوَانِ في الطَّرَفِ وضَمَّةٌ ، فَصَارَ ذَلِكَ كَثَـلاثِ وَاوَاتٍ ، فَقُلبتِ المتـطَرِّفَةُ ياءً، والضَّمَّةُ قبلها كسرةً؛ لِتَصِحَّ اليَاءُ، فَصَار

١٣ ـ سيبويه ٤٠٧/٤ وانظري في «مقوي» المنصف ٢٧٧/٢ .

١٤ ـ سيبويه ٤٠٨/٤ .

غَزْوِيَة، وإنَّما اسْتَوَىٰ البِناءُ على التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ؛ لِوجُودِ الاسْتِثْقَالِ في الحالَتَيْنِ»[١٥].

وتَقُول في فَعْلُوَةٍ مِنْ «غَزَوْتُ» غَزْوِيَةٌ، ولاَتقُولُ: غَزْوُوَةٌ؛ لأَنَّ قَبْلَهَا واواً مضمومةً[١٦].

وتقول في فُعُولٍ مفرداً من القُوَّة: قويٌّ، بإعلالِهِ كاسم المفعول من القُوَّة[١٧].

الآخـر: «الجَمْـعُ الَّـذِي علَى وَزْنِ فُعُولٍ كجاثٍ وجُثِيٍّ، وعصاً وعُصِيٍّ، وقَفاً وقُفِيٍّ، ودَلْوٍ ودُلِيٍّ، وعاتٍ وعُتِيّ ومِنْهُ قُسِيٌّ جَمْعاً لِقَوْس بَعْدَ القَلْب، وأَصْلُ هَـٰذِهِ الجُمُوعِ بِوَاوَيْنِ، فَقُلِبَتِ الوَاوُ الأَخِيرَةُ ياءً؛ استثقالاً لاجتماعِ واوَيْن مع ضَمَّتَيْن في الجمْـعِ، أَوْ قلِبَتْ؛ لِتَـطَرُّفِهَـا بَعْـدَ ضَمَّةٍ في اسم مُتَمَكِّنٍ، والحاجِزُ بينهما غَيْرُ حَصِينٍ؛ لِسُكُونِهِ، وزيادَتِهِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الواو الأُولَىٰ الزَّائدَةُ ياءً؛ لاجتماعِهَا مَعَ الياءِ، وأُدْغِمَتِ اليَاءُ في اليَاءِ، ثُمَّ كُسِرَتِ العَيْنُ لِمُنَاسَبَةِ اليَاءِ، ثُمَّ جازَ بعد ذلك كَسْرُ الفاءِ إتباعاً لِلْعَيْنِ، وإِبْقَاؤُهَا عَلَى الضَّمِّ.

وعَدُّوا ما حَادَ عَنْ هذا الوَجْهِ شاذّاً، مثل قوله في جَمْع نَحْوٍ: نُحُوٌّ، يُقَالُ: إنَّهُ لَيَنْظُرُ في نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ، أَيْ: جهاتٍ، ومثل نُجُوٌّ جَمْعَ نَجْوٍ ـ وهُوَ السَّحَابُ ـ وبُهُوٌّ جَمْع بَهْوٍ وهُوَ الصَّدْرُ، وأُبُوٌّ وأُخُوٌّ جَمْعَ أبٍ وأخٍ، ولايُقَاس عَلَيْهِ خِلافاً لِلْفَرَّاء. وقِياسُ جَميعِ ما تَقَدَّمَ نُحِيٌّ ونُجِيٌّ، وبُهِيٌّ، وأُبِيٌّ، وأُخِيٌّ.

وأَمَّا «فُعُولٌ الْمُفرَدُ إذا كانَتْ عَيْنُه واواً فَيَجِبُ فِيهِ القَلْبُ؛ لأَنَّ الضَّمَّةَ تَصِيرُ على الواو، كما إذا بنيت من القُوَّة اسماً على فُعُولٍ، وجَبَ إعلالُهُ قولاً واحداً، كاسْمِ المَفْعُولِ مِنَ القُوَّةِ، فتقول فيه: قُوِيٌّ»[١٨].

---

١٥ ـ الممتع ٧٤٥-٧٤٦.

١٦ ـ سيبويه ٤/٤١٤.

١٧ ـ القواعد والتطبيقات لعبد السميع شبانة ٦٤.

١٨ ـ انظر القواعد والتطبيقات ٦٤.

٢ ـ ما كانَ القَلْبُ فِيهِ أَوْلى، وَيَجُوزُ تَرْكُهُ، وهُوَ:

كُلُّ اسْمِ مَفْعُولٍ لَيْسَتِ الضَّمَّةُ فِيهِ على الواوِ، وفِعْلُه مِنْ بابِ فَعِلَ بكسر العَيْنِ، نحـوَ مَرْضِيٌّ؛ فَإِنَّـهُ أَكْثَرُ مِنْ مَرْضُوٌّ إتْبَاعاً لِلْفِعْلِ الماضِي[١٩]، «فَهُمْ حِينَ قالوا: مَرْضِيٌّ نَظَرُوا إِلَى الفِعْلِ فَعِلَ، وأَنَّهُ مَكْسُورُ العَيْنِ في الماضِي، وحِينَ قَالُوا: مَرْضُوٌّ جَاءُوا بِهِ على الأَصْلِ والقِياسِ»[٢٠]. «وأكثر الصَّرْفِيِّينَ يُوجِبُونَ إِعْلاَلَهُ كَمَقْوِيٍّ، ويَعْتَبِرُونَ التَّصْحِيحَ شَاذّاً، وبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الإعلالَ راجحاً، والتَّصْحِيحَ مَرْجُوحاً، وهُوَ الأَظْهَرُ. وعلى التَّصحيحِ قراءةُ بعضِهم «رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً» [الفجر٢٨] بِإِبْقَاءِ الواوِ وإِدْغامِ الزَّائدَة فِيهَا»[٢١].

٣ ـ ما كَانَ تَرْكُ القَلْبِ فِيهِ أَوْلَى، وهُوَ ضَرْبَانِ:

أحدهما: كُلُّ مَصْدَرٍ عَلَى فُعُولٍ، كَجُثُوٌّ وعُتُوٌّ، وَمَنْ قَلَبَ فَلِإِعْلالِ الفِعْلِ، وهَـذا في كُلِّ ما كان لاَمُ فُعُـولٍ المفـرد وَعَيْنُهُ لَيْسَتْ واواً، فالأَكْثَرُ تَصْحِيحُهَا، وَإِدْغَامُ الوَاوِ الزَّائدَة فيها، نحو: نَمَا نُمُوّاً، سَمَا سُمُوّاً، عَتَا عُتُوّاً، عَلاَ عُلُوّاً، وجَاءَ الإِعْلاَلُ قَلِيلاً، نحو: قَسَا قِسِيّاً، وَعَتَا عِتِيّاً[٢٢].

ومثل فُعُولٍ فُعُولَةٌ، وَيجُوزُ أَنْ تَكُونَ الأَلِيَّةُ ـ بمعنى القسم ـ فَعُولَةً وفَعِيلَةً، وَهُوَ وَاوِيٌّ؛ لِقَوْلِهِمْ: الأَلْوَة، بمعناه[٢٣].

«وجَعَلَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّرْفِيِّينَ فُعَولاً الجمع كَفُعولٍ المفرد، في جَوَازِ الوَجْهَيْنِ في

---

١٩ ـ شرح الشافية ٣/١٧١.

٢٠ ـ سيبويه ٤/٣٨٥.

٢١ ـ القواعد والتطبيقات ٦١-٦٢.

٢٢ ـ القواعد والتطبيقات ٦٤.

٢٣ ـ شرح الشافية ٣/١٧١.

كُلٌّ منهمـا، وإنْ كان الإعـلالُ في الجمـع أَرْجَـحَ مِنَ التَّصْحِيحِ . وفي المفرد بِالعكسِ ؛ لِثِقَلِ الجَمْعِ ، وخِفَّةِ المفردِ. وظاهر كلام ابنِ مالك التسوية بينهما، حيث قال:

كذاك ذا وَجْهَيْن جا الفُعُولُ مِنْ ذِي الوَاوِ لاَمَ جَمْعَ أَوْ فَرْدٍ يعن[٢٤]

وعاملوا أُفْعُولاً مثل فُعُولٍ ، فقالوا فيما بُنِيَ على أُفْعُولٍ وأُفْعُولةٍ مِنْ «غزا» : أُغْزُوٌّ وأُغْزُوَّةٌ، وقد جاءَ أُدْعُوَّة وأُدْعِيَّةٌ، ومنه الأُدْحِيُّ[٢٥].

الآخر: كُلُّ اسْمِ مفعولٍ لَيْستْ عَيْنُه واواً، أي: لاتَكونُ الضمةُ فِيهِ على الواوِ، وليس مِنْ باب فَعِـلَ بالكسـر، كَمغْـزُوٌّ ومَعْـدُوٌّ عليه. «وأكثـر الصَّـرْفِيِّنَ يُوجِبُونَ تَصْحِيحَهُ»[٢٦] وَعدُّوا قَوْلَ عبد يَغُوثَ الحارثيِّ:

وقَدْ عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أَنَّني أنا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وعَادِيَا

عدُّوه شاذّاً، حَيْثُ أعلَ مَعْدِيّاً، وفِعْلُه «عدا». وذَهَبَ آخرون إلى أَنَّ هذا القَلْب قَلِيلٌ، وقَـدْ حُكِيَ عن العَرَبِ، قالوا: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ مِنْ «يَسْنُوها المَطَرُ»، وقالوا: مَعْدِيّ مِنْ عَدَوْت[٢٧]: فالإعلال مَرْجوحٌ، والتَّصْحيحُ فيه هُوَ الرَّاجح. وقالُوا: «إِنَّما جَازَ القَلْبُ على قِلَّتِهِ؛ لِكَوْنِ الواوِ مُتَطَرِّفَةً، لم يفصِلْ بَيْنَها وبَيْنَ الضَّمَّةِ إلاّ حاجزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، وهُوَ الوَاوُ السَّاكِنَةُ الزَّائدة الخَفِيَّةُ بالإدغام، فكما قُلِبَتِ الواوُ ياءً إِذَا تَطَرَّفَتْ وقَبْلَهَا الضَّمَّةُ، وتُقْلَبُ الضَّمَّةُ التَّي قبلها كسرةً، فكذلك تُقْلَبُ هنا.

وزعم الفَرَّاءُ أَنَّهُ إِنَّما جَازَ في مَسْنِيَّةٍ ومَعْدِيّ ؛ لأَنَّهُمَا مَبْنِيَّانِ على سُنِيَ وعُدِيَ.

---

٢٤ ـ القواعد والتطبيقات ٦٤ وانظر شرح ابن عقيل ٢/٥٧٨-٥٧٩ .

٢٥ ـ انظر شرح الشافية ٣/١٧١ وجعل القلب نادراً ، وانظر سيبويه ٤/٤٠٧ و٤١٢ .

٢٦ ـ القواعد والتطبيقات ٦٢ .

٢٧ ـ المتمع ٥٥٠ .

فكما قُلِبَتِ الواوُ ياءً في الفِعْلِ فكذلكَ فيما بُنِيَ عليه. وهذا باطِلٌ؛ لأنَّهُمْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ في غير اسْمِ المفعُولِ، فقَالُوا: عَتَا عُتِيّاً. قال اللّهُ تعالى ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الكِبَرِ عِتيّاً﴾ [مريم٨]، والمَصْدَر ليسَ مَبْنِيّاً على فِعْلِ المَفْعُولِ، فدلَّ ذَلِكَ عَلى أَنَّ العِلَّةَ فيه ما ذكرنا[٢٨]. «والوَجْهُ في عُتِيٍّ ومَغْزُوٍّ الوَاوُ، والأُخْرَى عَرَبِيَّةٌ كَثِيرةٌ»[٢٩].

وَتَبْنِي عَلَى فَيْعُولٍ مِنْ «غَزَوْتُ» فتقول: غَيْزُوٌّ بمنزله مَغْزوٌّ، وهِيَ مِنْ قَوِيتُ قَيُّوٌّ، قَلَبْتَ الوَاوَ الَّتِي هى عَيْنٌ، وَأَثْبَتَّ واوَ فَيْعُولٍ الزَّائدَةَ؛ لِأَنَّ الَّتِي قَبْلَهَا مُتَحرِّكَةٌ، فلمّا سَلِمَتْ صَارَتْ ومابَعْدَها كَوَاوَيْ غَيْزُوٍّ[٣٠].

وقَدْ يُعَامَلُ مُعَامَلَة مَغْزُوٍّ ما كَانْتَ لاَمُهُ واواً عارِضَةً، وذَلِك بأَنْ يَكُونَ أَصْلُها الهمز. فتخفف نحو «مَخْبِيٍّ، والأَصْلُ مَخْبُوٌّ»[٣١].

٤ ـ ما يمتنع فِيهِ القَلْبُ :

وذَلِكَ إِذَا لَمْ تَتَطرَّفْ، بِأَنْ وَقَعَ بَعْدَها هاءُ التَّأنيث، نحو: الأُبُوَّة، والأُخُوَّةِ، والبُنُوَّةِ، وقَمَحْدُوَة، وعَرْقُوَة فلا تُغَيَّرُ، لَأنَّ الإعرابَ لَمْ يَلْزَمِ الواوَ. وإنَّما لَزِمَ غَيْرَها. وهُوَ التَّاءُ[٣٢]، أَوْ وَقَعَ بعدها أَلِفٌ ونونٌ، نحو: أُفْعُوان، فإِنَّ الواو فيهما غير متطرّفة، فَتَثْبُتُ؛ لأَنّ المُوجِبَ لِقَلْبِهَا قَدْ زَالَ، وَهُوَ كَوْنُها مُعَرَّضَةً لِلَحاقِ يَاءِ النَّسَبِ وياء المتكلِّم[٣٣] وقال الرَّضِيُّ : إذا كانَتِ الضَّمَّةُ قَبْلَ الوَاوِ على واوٍ أَيْضاً، فَإِنَّهُ تُقْلَبُ الواو

---

٢٨ ـ المتع ٥٥٠ـ ٥٥١ .

٢٩ ـ سيبويه ٤/٣٨٤ .

٣٠ ـ سيبويه ٤/٤٠٨ .

٣١ ـ شرح الشافية ٣/١٧٢ـ ١٧٣ .

٣٢ ـ سيبويه ٤/٣٧٨ وشرح الشافية ٢/١٢٨ .

٣٣ ـ المتع ٥٥٨ـ٥٥٩ .

ياءً؛ لِفَـرْطِ الثِّقَـلِ، وَإنْ وَلِيَهَا حَرْفٌ لاَزِمٌ، نحو: قَوِيَة وقَوِيان على وَزْنِ سَمُرَة وَسَبُعَان، ولايُدْغَمُ؛ لِأَنّ الإعْلاَلَ قبل الإدغام»[٣٤].

«وتَقُولُ في مثل قَمَحْدُوَة مِنَ الرَّمْي: رَمَيُّوَةٌ إنْ بَنَيْتَ الكلمة على التَّأْنِيثِ. وإنْ بنيتهـا على التَّـذْكِيرِ قُلْتَ: رَمَيِّيَةٌ، وذلك أَنَّ الأَصْلَ رَمَيْيُوَةٌ، فصحَّتِ الواوُ كما صَحَّتْ في قَمَحْدُوَة؛ لِأَنَّها غَيْرُ مُتَطرِّفةٍ، وأُدْغِمَتَ الياءَ في الياءِ، فإنْ قَدَّرْتَ التاء لَحِقَتْ بعـد استعمـال اللَّفْظِ بغير تاءٍ، كَأَنَّهُ قَبْلَ لحاق التَّاءِ رَمَيُّوٌ قَلَبْتَ الواوَ ياءً لِتَطَرُّفِها، والضَّمَّةَ قَبْلَهَا كسرةً، كما فُعِلَ ذَلِكَ بأَدْلٍ، ثُمّ أُلْحِقْتَ التَّاءَ بَعْدَ ذَلِكَ، فصار رَمَيِّيَة، ولا تحذِفُ هُنا إحْدَىٰ اليَاءاتِ؛ لِأَنَّهم إنَّما يفعلون ذلك إذا كانتِ الأولى زَائدَةً»[٣٥]. «وتقول مِنْ غَزَوْتُ على مِثَالِ أُفْعُلَّةٍ: أُغْزُوَّةٌ»[٣٦].

هذا هُوَ مُجْمَلُ أحكام الواوِ المتطرِّفةِ وما قبلها مضموم، وقد تركْتُ الحديث عن بعض مسائل قَرَنُوها بهذه المسألة، مثل قُوَّمٍ ونُوَّامٍ، إذْ سُمِع فيها شُذُوذاً قُيَّمٌ ونُيَّامٌ، وقالُوا صِيَّمٌ ونِيَّمٌ. وقالوا: مشوبٌ ومشيب، وحُورٌ وحِيرٌ؛ لِأَنَّه لايَصْدُقُ عليها أَنَّها مُتَطَرِّفة، ومثل العكس وَهُوَ قَلْبُ الياءِ المتطرِّفةِ، وقبلها ضَمَّةٌ، واواً مثل «نَهُوّ وأَصْلُه نَهُويٌ؛ لِأَنَّهُ فَعُولٌ مِنَ النَّهْي، يُقَالُ: فلانٌ نَهُوٌّ عن المنْكَر أَيْ: مبالغ في النهي عنه، وقياسه نَهِيٌّ، كَأَنَ الواوَ قُلِبَتْ؛ ليكون مُوَافِقاً لِأَمُورٍ: لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هُوَ أَمُورٌ بالمعروفِ ونَهُوٌّ عن المنكر. ولو قلبوا الواوَ ياءً على القياسِ لكسرت الضمة فصار نهيّاً، فلم يطابِقْ أَمُوراً، وقالوا: أَمْرٌ مَمْضوٌّ عليه، وأصله مَمْضُويٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَضَىٰ يَمْضِي، وقَالُوا: الفُتُوَّة والنُّدُوَّة، والأَصْلُ: الفُتُويَة، والنُّدُويَة، وشرِبْتُ مَشُوّاً ومَشِيّاً، وهُوَ الدَّوَاءُ الَّذِي يُمْشِي البَطْنَ»[٣٧].

٣٤ـ شرح الشافية ١٦٨/٣ .

٣٥ـ الممتع ٧٤٢ .

٣٦ـ سيبويه ٤١٢/٤ .

٣٧ـ شرح الشافية ٢١٤/٣ـ٢١٥ .

هذا ما يُمْكِنُ قولـهُ في هذه المسألةِ، وما يُمْكن بِناؤه من الأَمْثِلَةِ يُقَاس على ماذكر. وقد أبان عن عَلَلِ القلب، وعدمه ابْنُ الأنباريِّ في رسالته التي نُقَدِّمُهَا، وأخشى أن أكون بهذه المقدِّمة قد حُلْتُ بين القارىء وكتاب ابن الأنباريِّ، ودافعت رغبته في الاطّلاع عليه، وعلى تعليلاته. ولولا رغبتي في أن أُضُمَّ إلى النَّصِّ ما يوضِّحُهُ. ويُكْمِلُ بَعْضَ جوانبه، ويعرِّف بالمسألة، لما كتبت هذه المقدّمة التى جمعت أشياءَ مَنْثُورةً في كُتُبِ الصرف.

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ (تَعالى) عَلى جَمِيعِ الآلاَءِ، وصَلَواتِهِ على صَفْوَتِهِ مُحَمَّدٍ وآلِهِ الأَصْفِيَاءِ، فَإِنَكَ سَأَلْتَنِي - أَيَّدَكَ اللَّهِ - عَنِ السِّرِّ في أَنَّهُ لِمَ لَمْ يَكُوْنَ فِي كَلاَمِهِم اسْمٌ مَتمكِّنٌ في آخِرِهِ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، كَمَا في يَكُوْنَ فِي كَلاَمِهِمُ اسْمٌ في آخِرِهِ أَلِفٌ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ، وَيَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ؟ وما العُذْرِ عَنْ قَوْلِهِمْ: هَذا أَبُوكَ، وَمَغْزُوٌّ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ؟.

فاعْلَمْ - أَيَّدَكَ اللَّهُ - إِنَّهُ إِنَّما لَمْ يَكُنْ في كَلاَمِهِم اسْمٌ مُتَمكِّنٌ، في آخِرِهِ واوٌ قَلْبَهَا ضَمَّةٌ، كما في كَلاَمِهِم اسْمٌ في آخِرِهِ أَلِفٌ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ ، واسْمٌ في آخِرِهِ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، وذلِكَ لِأَنَّ الوَاوَ أَثْقَلُ مِنَ الأَلِفِ واليَاءِ، أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا أَثْقَلُ مِنَ الأَلِفِ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الأَلِفَ لاَتَكُونُ إِلاَّ سَاكِنَةً، ولاَتَقْبَلُ الحَرَكَةَ بِحالٍ؛ لِأَنَّهَا في غَايَةِ الخِفَّةِ، فَلَوْ رُمْتَ أَنْ تُحَرِّكَهَا، لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ تَبْقَىٰ عَلَى حَالِهَا، وانْقَلَبَتْ هَمْزَةً. وَأَمَّا الوَاوُ فإِنَّهَا تَكُونُ مُتَحَرِّكَةً، ولاَ يَسْتَحِيلُ بَقَاؤُهَا عَلَى حالِهَا مَعَ الحَرَكَةِ، وَلاَخِلاَفَ أَنَّ مَا يَقْبَلُ الحَرَكَةَ أَثْقَلُ مِمَّا لاَيَقْبَلُ الحَرَكَةَ.

والوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ الوَاوَ مِنَ الشَّفَتَيْنِ، وَيفْتَقِرُ النُّطْقُ بِهِ إِلَىٰ اسْتِعْمَالِ عُضْوَيْنِ. وَأَمَّا الأَلِفُ فَلاَ مُعْتَمَدَ لَهَا في الحَلْقِ، وإِنَّما تَهْوِي في الحَلْقِ هُوِيّاً[٣٨] ، ولِهَذَا المَعْنَىٰ يُسَمَّىٰ هذا الحَرْفُ الهَاوِيَ. وَلاَ خِلاَفَ أَنَّ ما يَفْتَقِرُ إلى اسْتِعْمَالِ عُضْوَيْنِ أَثْقَلُ مِمَّا لاَيَفْتَقِرُ إِلَىٰ اسْتِعْمَالِ عُضْوَيْنِ.

٣٨- في اللسان (هوى) : الهاوي مِنَ الحُرُوفِ وَاحِدٌ : وَهُوَ الأَلِفُ ، سُمِّيَ بذلك لِشِدَّةِ امتداده ، وسعة مَخْرجِهِ .

وأمَّا الدَّليلُ عَلى أنَّهُ أثْقَلُ مِنَ اليَاءِ، فَإنَّ الياءَ مِن وَسَطِ الفَم ، ولايُفْتَقَرُ في النُّطْقِ بِهَا إلى استِعْمَالِ عُضْوَيْنِ كالوَاوِ ، فَكَانَتِ الوَاوُ أثْقَلَ مِنْهَا ، وَإذَا ثَبَتَ أنَّهَا أثْقَلُ مِنَ الألِفِ وَاليَاءِ، لم يَسْتَعْمِلُوا في كَلامِهم اسْماً مُتَمَكِّناً، في آخِرِه وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ؛ لِمَا في ذَلِكَ مِنْ فَرْطِ الاسْتِثْقَالِ ، ولِهَذا إذَا أدَّى إلَى ذَلِكَ قِياسٌ رَفَضُوهُ . ألَا تَرَىٰ أنَّهُمْ قَالُوا في جَمْعِ دَلْوٍ أدْلٍ ، وَحَقْوٍ: أحْقٍ ، وجَرْوٍ: أجْرٍ، وَقَلَنْسُوَةٍ: قَلَنسٍ ، وَالقِيَاسُ أنْ يُقَالَ في جَمْعِ دَلْوٍ وحَقْوٍ : أدْلُوٌ وأحْقُوٌ، نَحْوُ: أكْلُبٍ، وأفْلُسٍ ، وأنْ يُقَالَ فِي جَمْعِ جِرْوٍ : أجْرُوٌ[39] نَحْوُ: أذْؤُبٍ وأرْجُلٍ ، وَأنْ يُقَالَ في جَمْعِ قَلَنْسُوَةٍ قَلَنْسُوٌ، نَحْوُ: تَمرَةٍ: وتَمْرٍ، وبُرَّةٍ وبُرٍّ، إلَّا أنَّهُمُ اسْتَثْقَلُوا الضَّمَّةَ عَلَى الوَاوِ، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ عَنْهَا ، فَبَقِيَتِ الوَاوُ ساكِنَةً ، فَأبْدَلُو مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً، فانْقَلَبَتْ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا وانْكِسَارِ ما قَبْلَهَا[40] . قَالَ الشَّاعِرُ :

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِهِ ... بالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أجْرٍ وأغْرَاسُ[41]

وَقَالَ الآخَرُ :

---

٣٩ - في الأصل «أجْرُوٌ» .

٤٠ - انظر هذا المسألة وتعليلها في شرح الشافية ١٦٨/٣ «إذا وقعت الواو لا ماً بعدِ ضَمَّةٍ أصْلِيَّةٍ طرفاً، كما في الأدْلُو، أوْفي حُكْمِ الطَّرَفِ، بأنْ يأتي بعدِها حرفٌ غَيْرُ لازمٍ ، كتاءِ تأنيث غَيْرِ لازمةٍ ، نحو التَعازيَةِ أوْ ألفِ تثنيةٍ كالتَغَازيانِ في مُثَنّى التَّغازي، وكان ذَلِكَ في اسْمٍ مُتمكِّنٍ، وجب قَلْبُ الواوِ ياءً، والضَّمَّةِ قبلها كسرةً ؛ لأنَّ الواو المضمومَ ما قبلها ثقيلٌ على ثَقِيلٍ ، ولاسِيَّماً إذا تطرَّفَتْ ، وخاصَّةُ في الاسم المتمكن ، فإنَّهُ إذَنْ مَوْطِيءُ أقدام حركات الإعراب المختلفة ، فتقلَبُ الواو ياءً ، ثُمَّ تُقْلَبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً ، ولايُبْتَدأُ بقلْبِ الضَّمَّةِ كَسرةً ، لأنَّ تخفيفَ الآخِرِ أوْلى» . .

٤١ - اضطرب رواةُ شِعْرِ الهذليين في نسبةِ هذا البَيْتِ ، فَمَرَّةً نَسَبُوهُ إلى أبي ذُؤَيْب ، ومَرَّةٍ إلى مالِكِ بْن خالِدِ الخُنَاعِيِّ ، انظر شرح أشعار الهذليين ٢٢٦/١ ، ٤٤٢ ، واللسان (عرس) .

وفي أصل الكتاب «أغْراس» وكتب فوقها «معاً» يقصد أنَّها بالعين المهملة والغين المعجمة ، ورواية أشعار الهذلّيين بالعين المهملة ، ومعناه «إناثُهُ» الواحدة عِرْسٌ ، وهِيَ اللَّبْوَة» .

لاَ عَيْشَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ
أَهْلِ الرِّيَاطِ البِيضِ والقَلَنْسِ (٤٢)

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ [انْقَلَبَتِ الضَّمَّةُ] في هذا النَّحْـو [كَسْرَةً]، وَلَمْ تُقْلَب الضَّمَّةُ فَتْحَةً ؟ [قِيلَ : إنَّما قُلِبَت] الضَّمَّةُ كَسْرَةً ؛ لأَنَّ الضَّمَّةَ أُخْتُ الكَسْرَةِ [كَمَا أَنَّ الوَاوَ أُخْتُ اليَاءِ] ، ولِهَذَا يَجتمِعَانِ فِي الإِقْوَاءِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

آذَنَـتْـنَـا بِبَـيْـنِـهَـا أَسْـمَـاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَـلُّ مِنْـهُ الـثَّـوَاءُ
[ومن أبياتها]
[فـمـلكـنـا بِذَلِـكَ الـنَّـاسَ حَتَّى] مَلَكَ الْـمـنْـذِرُ بْنُ مَاءِ الـسَّـمَـاءِ (٤٣)

وكَذَلِكَ يَجْتمِعُ الوَاوُ [وَاليَاءُ في] الرِّدْفِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلاَ تُكْـثِـرْ عَلى ذِي الـضِّغْنِ عَتْبـاً وَلاَ ذِكْـرَ الـتَّـجُّـرُمِ لِلذُّنُـوبِ
وَلاَتَـسْـأَلْـهُ عَمّـا سَوْفَ يُبْـدِيْ وَلاَ عَنْ عَيْبِـهِ لَكَ في الـمَـغِـيبِ
مَتَـىٰ تَكُ فِي صَدِيقٍ أَوْ عَدُوٍّ تُخَـبِّـرْكَ الـعُيُونُ عَنِ الـقُـلُوبِ (٤٤)

فَجَمَعَ بَيْنَ اليَاءِ والوَاوِ في الرِّدْفِ ، ولاَتَجْتَمِعُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا مَعَ الأَلِفِ ، ولِهَـذَا لَمَّا مُنِعَ الفِعْلُ المَاضِي مِنَ البِنَاءِ عَلَى الكَسْرَةِ مُنِعَ مِنَ البِنَاءِ عَلَى الضَّمَّةِ ؛ لأَنَّ الضَّمَّـةَ ؛ أُخْتُ الكَسْـرَةِ، كَما أَنَّ الوَاوَ أُخْتُ اليَاءِ ، ولِذَلِكَ أُجْرِيَتِ اليَاءُ والوَاوُ

٤٢ ـ من شواهد سيبوية ٣/٣١٧ والمقتضب ١/٣٢٤ والمنصف ٢/١٢٠ و ٣/٧٠ واللسان (عنس وقلس) ولم يُعْزَ فِيهَا جميعاً .

وفي جميع المصادر «لاَمَهْلَ» .

٤٣ ـ البيتان هما المطلع، والسابع والثلاثون مِنْ قصيدة الحارث بن حِلِّزَةَ المشهورة . انظر شرح القصائد العشر للتبريزيّ ص ٣٧٠ـ٣٩٠ .

٤٤ ـ الأبيات لزُهَيْر بْنِ أبي سُلْمَىٰ ، ديوانه ٣٣٢ـ ٣٣٣ وقد أصابها ما أصاب غيرها من الطَّمْس ، وخفاء بعض معالمها ، وتداخل كلماتها ، وقَدَرْتُ على قراءةِ بعضها، واستعنت فيما خَفِيَ بالمرَّة بديوانه . وانظر أسرار العربية للمصنف ٣١٦ـ٣١٧ .

مُجْرَىٰ الُمتَقارِبَيْن إذا كانَ الأَوَّلُ مِنْهُما ساكِناً ، فَأَدْغَمُوا الوَاوَ في اليَاءِ، نَحْوَ: سَيِّدٍ، وَهيِّنٍ، وَميِّتٍ ، وَالأَصْلُ فِيهِ سَيْوِدٌ وهَيْوِنٌ ومَيْوِتٌ ، وَكَذٰلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُمْ : طَوَيْتُ طَيّاً، وَلَـوَيْتُ لَيّاً، وَشَـوَيْتُ شَيّاً ، والأَصْـلُ فِيهِ طَوْياً ولَـوْياً، وشَوْياً، إلَّا أَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَتِ الوَاوُ واليَاءُ، والسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ، قَلَبُوا الوَاوَ ياءً، وجَعَلُوهُما يَاءً مُشَدَّدَةً، وَكَانَ قَلْبُ الوَاوِ إِلَىٰ اليَاءِ أَوْلَىٰ مِنْ قَلْبِ اليَاءِ إِلَىٰ الوَاوِ؛ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ اليَاءَ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ ، فَلَمَّا وَجَبَ قَلْبُ أَحَدِهِما إلى الآخَرِ، كَانَ قَلْبُ الأَثْقَلِ إلى الأَخَفِّ أَوْلَىٰ مِنْ قَلْبِ الأَخَفِّ إلى الأَثْقَلِ .

الـوَجْـهُ الثَّاني : أَنَّ الوَاوَ مِنَ الشَّفَتَيْنِ ، واليَاءَ مِنَّ وَسَطِ الفَمِ ، والإِدْغَامُ في حُرُوفِ الفَمِ أَكْثَرُ مِنَ الإِدْغَامِ في حُرُوفِ الطَّرَفَيْنِ ، وهُمَا الشَّفَةُ والحَلْقُ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ أُجْرِيَتَا مُجْرَى المتقارِبَيْنَ، وَبْينَ مَخْرَجَيْهِمَا تَباعُدٌ وَتراخٍ : لأَنَّ الوَاوَ مِنَ الشَّفَتَيْنِ ، واليَاءَ مِنَّ وَسَطِ الفم ؟ .

قُلْنَا : لَيْسَ تَقَارُبُهُمَا المُعْتَدُّ بِهِ مِنْ جِهَةِ المَخْرَجِ ، وَإِنَّما تَقارُبُهُمَا الُمْعَتَدُّ بِهِ مِنْ جِهَةِ وَصْفٍ في أَنْفُسِهِمَا وَهْوَ المَدُّ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ لَزِمَ فِيهِمَا الإِدْغَامُ ، والُمتَقَارِبَانِ قَدْ لَا يَلْزَمُ فِيهِمَا الإِدْغَامُ ؟

قُلْنَا : إِنَّما لَزِمَ فِيهِمَا الإِدْغَامُ ، لِأَنَّهُمَا لَمَّا اشْتَرَكَا في المَدِّ، والرِّدْفِ، والإِقْواءِ تَنَزَّلَا مَنْزِلَةَ المِثْلَيْنِ في لُزوم الإِدْغَامِ . وَأَيْضاً فَإِنَّ اجْتِماعَ الوَاوِ واليَاءِ [مُسْتَثْقَلٌ] وَلا يَبْلُغُ اجْتِماعُ الُمتَقارِبيْن في الصَّحِيحِ مِنَ الثِّقَلِ ما يَبْلُغُ ثِقَلِ اجْتِمَاعهما، وَلَوْلا فَرْطُ الثِّقَـلِ في اجْتِماعَ حُرُوف المَدِّ [واللِّين]، لَمَا كَانُوا يَفِرُّونَ مِنَ تَحَرُّكِ الوَاوِ بالضَّمَّةِ واليَاءِ بالكَسْرَةِ [عند اجتما ع] الوَاواتِ واليَاءَاتِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَ الجَـامِعُ بَيْنَ الوَاوِ واليَاءِ المَدَّ، حَتَّىٰ جَازَ أَنْ يَجْتَمِعَا في

الـرِّدْفِ في القَصِيدَةِ الـوَاحِدَةِ، [وهَـٰذَا] بعَيْنِهِ مَوْجُودٌ فِي الأَلِفِ، وَلَا [يَجُوزُ أَنَ يَجِيءَ] رِدْفاً [مَعَ الواوِ] واليَاءِ في القَصِيدَةِ الواحِدَةِ[٤٥]، فَهَلَّا جاز ذَلِكَ ؟ .

قُلْنَا : [إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ] ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ المَدَّ الَّذي في الأَلِفِ أَكْثَرُ مِنَ المَدِّ الَّذِي في الوَاوِ وَاليَاءِ، لِأَنَّهَا أَوْسَعُهُنَّ مَخْرَجاً ، فَلِفَرْطِ المَدِّ الَّذِي فِيهِمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، لَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفَ مَدٍّ، والَّذي يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ المَدَّ في الأَلِفِ أَكْثَرُ مِنَ المَدِّ في الواوِ واليَاءِ انْفِرَادُهَا بالتَّأْسِيسِ؛ فَإِنَّ القَصِيدَةَ إِذَا كَانَتْ مُؤَسَّسَةً نَحْو قَوْلِهِ .

كِلِينِـي لِهَـمٍّ يا أُمَـيْمَـةُ ناصِـبِ وَلَـيْلٍ أُقَـاسِيهِ بَطِيءِ الكَـوَاكِبِ[٤٦]

لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقَعَ مَعَ الأَلِفِ وَاوٌ وَلَايَاءٌ؛ لِانْحِطَاطِهَا عَنْ رُتْبَتِهَا في المَدِّ ؛ لِأَنَّ الشِّعْرَ مِيزَانٌ يَطْلُبُ الاعْتِدَالَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلى أَنَّ المَدَّ في الأَلِفِ أَكْثَرُ مِنَ الوَاوِ واليَاءِ أَنَّـهُ يَجُـوزُ أَنْ تُجْعَـلَ الهَمْـزَةُ بَيْنَ بَيْنَ، إِذَا كَانَ قَبْلَهَـا أَلِفٌ، نَحْـو: هَبَاءٍ وَعَبَـاءٍ[٤٧] ، ومَعْنَى جَعْلِهَا بَيْنَ بَيْنَ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ الهَمْزَةِ والحَرْفِ الَّذِي حَرَكَتُهَا مِنْهُ ، فَعَلَى هَـٰذَا تَجْعَلُهَا في هَبَاءَةٍ وعَبَاءَةٍ بَيْنَ الهَمْزَةِ والأَلِفِ ، وذَلِك يُوقَفُ عَلَيْهِ باللَّفْظِ، وَلَيْسَ لِلخَطِّ فِيه حَظٌّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ الهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا واوٌ أَوْ يَاءٌ، نَحْوَ: مَقْرُءَةٍ، وخَطِيئَةٍ، وإِنَّما جَازَ ذَلِكَ مَعَ الأَلِفِ دُونَ الوَاوِ وَاليَاءِ ؛ لِأَنَّ في الأَلِفِ فَرْطَ مَدٍّ، فَتُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الحَرَكَةِ، فَجَازَ تَقْرِيبُ الهَمْزَةِ مِنَ السُّكُونِ بِجَعْلِهَا

---

٤٥ ـ انظر بحث هذه المسألة (مجيء الألف والواو والياء رِدْفاً) . والتعاقب بين الواو والياء . وكون الألف لايكون معها غيرها، انظر الوافي في العروض والقوافي للتبريزيّ ٢٢٦ـ ٢٢٧ وكتاب القوافي للتنوخي ٨٨ـ٩٠ وانظر الخصائص ١/ ٨٤ ، ١١٥ و٣/ ٢ـ٢٣ .

٤٦ ـ البيت للنّابغة الذُّبْيَانِيِّ ، مطلع قصيدةٍ مدح بها عمرو بن الحارث الغَسَّانِيِّ ، ديوانه ٤٣ ، وسيبويه ٢ / ٢٠٧ ، ٢٧٧ و٣/ ٣٨٢ .

وفي الأصل «بَطِيّ» بياء مشدّدة .

٤٧ ـ العَبَاءة : كِساءٌ مَعْروفٌ . والهَبَاءَة : أَرْضٌ لِغَطَفَانَ ، كان بها يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ العَرَب . انظر معجم ما استعجم (١٣٤٤) ١٦٢ ، ٨١٤ ، ١٠٢٤ .

بَيْنَ بَيْنَ . وَإِذَا كَانُوا يَرْفُضُونَ مَا يَقْرُبُ مِنَ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا يَرْفُضُونَ اجْتِماعَ السَّاكِنَيْنِ ، أَلاتَرَىٰ أَنَّهُمْ لَمَّا رَفَضُوا الابْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ رَفَضُوا مَاقَرُبَ مِنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ الهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ في نَحْوِ قَوْلِهِ .

أَأَنْ رأَتْ رَجُــلًا أَعْــشَىٰ أَضَــرَّبِــهِ رَيْبُ المَنُـونِ وَدَهْـرٌ مُفْسِـدٌ خَبِـلُ[٤٨]

لِأَنَّ في جَعْلِهَا بَيْنَ بَيْنَ تَقْرِيباً لها مِنَ السَّاكِنِ . وَكَمَا رَفَضُوا الابْتِدَاءَ بالسَّاكِنِ ، رَفَضُوا الابْتِدَاءَ بِمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ في الأَلِفِ فَرْطُ مَدٍّ تَنَزَّلَ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الحَرَكَةِ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ في جَعْلِهَا بَيْنَ بَيْنَ تَقْرِيبٌ مِنَ اجْتِماعِ السَّاكِنَيْنِ، بِخِلَافِ الوَاوِ والیَاءِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا مِنْ فَرْطِ المَدِّ مَا في الأَلِفِ، وَمِمَّا يُنَبِّهُ عَلَى فَرْطِ المَدِّ فِيهَا قِرَاءَةُ نَافِعٍ ، وَهْوَ أَحَدُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ «مَحْيَايْ»[٤٩] بِسُكُونِ اليَاءِ ؛ وما حُكِيَ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ أَنَّهُ قَالَ : «الْتَقَتْ حَلْقَتَاْ البِطَانِ»[٥٠] . وَمَا حُكِيَ أَيْضاً عَنَ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ قال : [لَهُ ثُلُثَاْ المَالِ][٥١] بِإِثْبَاتِ الأَلِفِ من «حَلْقَتَاْ» وَ«ثُلُثَاْ» فَجمَعَ بَيْنَ الأَلِفِ وَلَامِ التَّعْـرِيفِ، فَجمَـعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، إِلَّا أَنَّهُ مِمَّا [مَجِيئُهُ] عَلَى فَرْطِ المَدِّ فِيهَا .

---

٤٨ ـ البيت لأعشى قَيْس ، ديوانه ٥٥ وفيه «مُفْنِدٌ» وسيبويه ٣/ ١٥٤ والتكملة للفارسي ص ١٤ وماقاله المصنف هُنَا خالَفَهُ ابْنُ جِنّي في سِرِّ صناعة الإعراب ١ / ٥٤ فقال «ويَدُلك على أَنَّهَا (يَقْصِدُ الهمزةَ المخفَّفَة) وإن كانَتْ قَدْ قَرُبَتْ مِنَ السَّاكِنِ فإنها في الحقيقةِ متحرِّكةٌ أنَكَ تَعْتَدُّها في وزن العروض حَرْفاً مُتحرِّكاً ، وذلك نحو قَوْلِ كُثَيِّرِ :

أَأَنْ زُمَّ أَجْمَالٌ وفَارَقَ جِيرَةٌ وصَاحَ غُرَابُ البَيْنِ : أَنْتَ حَزِينُ ؟ .

ألا ترى أَنَّ قَوْلِكَ «أَأَنْ زُمْ» فَعُولُن، فالهمزَةُ إذن مقابلة لعين (فعولن) وَهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ كما تَرَىٰ» .

٤٩ ـ من آية ١٦٢ مِن الأنعام ، وانظرِ السبعة في القراءات ٢٧٥ وحجة القراءات ٢٧٩ ، والنشر ٢ /٢٦٧ .

٥٠ ـ مثل يضـرب للأمْـرِ إذا اشْتَـدَّ، انـظر البيان والتبيين ٤ /٨٨ والخصائص ١ /٩٣ ومجمع الأمثال ٢ /١٨٦ والمستقصى ١ /٣٠٦ واللسان (بطن) ، وانظر شرح الشافية ٢ / ٢١٠ ، ٢٢٤ . واستشهد المصنف به في هذا الموضع، وفي الإنصاف ٦٥١ ، ٦٦٦ لفرط المدِّ في ألف (حَلْقَتَا) ، والْتِقَاءُ السَّاكِنين ـ هنا شاذٌ .

٥١ ـ انظر الإنصاف ٦٥١ ، ٦٦٦ .

وَإِذَ اثبَتَ أَنَّ فِيهَا [مِنَ المَدَّ ما] لَيْسَ في الوَاوِ واليَاءِ، جَازَ أَنْ [تَنْفَرِدَ] في الحُكْمِ عَنْهُمَا وَأَنْ يُحْمَلَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ؛ لِلْمُشَابهةِ الَّتي بَيْنَهُمَا .

وَأَمَّا [نَحْوُ أَبُوهُ] وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الأَسْمَاءِ المُعْتَلَّةِ [فَإِنَّما] لَمْ يَجِبْ [قَلْبُ الوَاوِ] فِيهِ، كَمَا وَجَبَ في نَحْو: أَدْلٍ ؛ لِئلَّا يَقَعَ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ في آخِره وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَـٰذِهِ الوَاوَ في الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ المُعْتَلَّةِ لَاتَلْزَمُ، وَإِنَّمَا تَكُونُ في حَالَةِ الرَّفْعِ خَاصَّةً، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ في النَّصْبِ رَأَيْتُ أَبَاهُ، وَفِي الجَرِّ مَرَرْتُ بِأَبِيهِ ، وَكَـذَلِكَ سَائِرُهَا، بِخِلافِ أَدْلٍ ، ونَحْوِه، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُقْلَبِ [الوَاوُ][٥٢] فِيه يَاءً لَكَانَ لَازِماً ، وَالمَرْفُوضُ فِي هَـٰذَا النَّحْوِ مَاكَانَ لازماً، لا مَاكَانَ غَيْرَ لَازِمٍ ؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ لَهُ مِنَ الثِّقَلِ مَالَيْسَ لِغَيْرِ اللَّازِمِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَلْزَمِ القَلْبُ فِيهِ[٥٣] .

وَأَمَّا مَغْزُوٌّ وَعُتُوٌّ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَازِماً إِلَّا أَنَّهُ لَايَرِدُ نَقْضاً عَلى مَا أَصَّلُوهُ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : لَيْسَ في كَلَامِ العَرَبِ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ في آخِرِهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، وَإِنَّمَا قَبْلَهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ، وإِنَّما الضَّمَّةُ قَبْلَ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِره ، وَذَلِكَ أَنَّ الوَاوَ سَاكِنَةٌ مُشَدَّدَةٌ، والحَرْفُ المُشَدَّدُ بِحَرْفَيْنِ : أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ، وَالآخَرُ مُتَحَرِّكٌ، وَإِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفٌ سَاكِنٌ، خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ ضَمَّةٌ، وَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: في آخِرِهِ وَاوٌ قَبْلَهَا سَاكِنٌ ، وَ[إِذَا كَانَ في آخِرِهِ] وَاوٌ قَبْلَهَا سَاكِنٌ تَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ غَزْوٍ و [لَهْوٍ]، وَكَانَ إِجْـرَاؤُهُ مُجْرَاهُ أَوْلَى مِنْ [تَشْبِيهِهِ] بِأَدْلٍ وأَحْقٍ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ [حُكِيَ عنهم] أَنَّهُمْ قَالُوا : مَغْزِيٌّ وعُتِيٌّ . قال سِيبَوَيْهِ : «شَبَّهُوهَا بِأَدْلٍ حَيْثُ كَانَ قَبْلَهَا حَرْفٌ مَضْمُومٌ، ولَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا حَرْفٌ سَاكِنٌ . والوَجْهُ في هَـٰذا النَّحْوِ الوَاوُ، والأُخْرى عَرَبِيَّةٌ

---

٥٢ ـ لحق بالهامش لَمْ يَتَّضِحْ بالتصوير .

٥٣ ـ في شرح الشـافيـة ٣/١٦٨ « وكـذا لا تقلب الـواو ياءً إذا لَمْ تَكُنْ الضَّمَّةُ لازمـةً، نحـو: أَبُـوكَ، وفُوكَ، وأَخُوكَ، وكذا خُطُوات ؛ فإنَّ الألِفَ والتَّاءَ غير لازمةٍ، كتاءِ تغازِيَةٍ ، لكن ضَمّة الفاءِ عارضة في الجمع ، ويُجوزُ إسكانها» .

جَيِّدَةٌ»[٥٤] . وكَذَلِكَ أَيْضاً قَالُوا : أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ في مَسْنُوَّةٍ، ومَعْدَيٌّ عَلَيْهِ في مَعْدُوٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَــدْ عَلِمَتْ عِرْسِـي مُلَيْكَـةُ أَنَّـنِي أَنـا الـلَّيْثُ مَعْـدِيّاً عليه وعــاديا»[٥٥]

وكذلك قالوا أيضاً مَجْفِيٌّ في مَجْفُوٌّ ، قال الشاعِرُ :

مَا أَنَا بالجَافي وَلاَ المجْفِيِّ[٥٦]

والقِيَاسُ في ذَلِكَ كُلِّهِ الوَاوُ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا قَالُوا : مَسْنِيَّةٌ وَمَعْدِيٌّ ومَجْفِيٌّ ، كَأَنَّهُ بَنَوْهُ عَلَى «سُنِيَتْ» فَهِيَ مَسْنِيَّةٌ «وَعُدِيَ» «عَلَيْهِ» فَهُو مَعْدِيٌّ عَلَيْهِ، وجُفِيَ ، فَهْوَ مَجْفَيٌّ كما قَالَ الشَّاعِرُ :

سَيَكْفِيكَ ضَرْبَ القَوْمِ لَحْمٌ مَعَرَّضٌ وَمَــاءُ قُدُورٍ في القِصَــاعِ مَشِيبُ[٥٧]

فَقَالَ : مَشِيبٌ، والقِيَاسُ مَشُوبٌ كَأَنَّهُ بَنَاه عَلَى شِيبَ[٥٨] .

وَكَذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهم : فُلاَنٌ مَرْضِيُّ المَذْهَبِ، ومَرْضُوٌّ؛ [لأَنَّه مِنَ] الرِّضْوَانِ

---

٥٤ ـ سيبويه ٤ / ٣٨٤ وفيه «والأُخرى عَرَبِيَّةٌ كَثِيرَةٌ» .

٥٥ ـ هُوَ عَبْدُ يَغُوثَ بْنُ وَقَّاصٍ الحارثي ، ، سيبويه ٤ / ٣٨٥ والمفضليَّات ١٥٨ والمنصف ١ / ١١٨ و٢ / ١٢٢ .

٥٦ ـ اللسان (جفا) ، وأمالي ابن الشَّجَرِيِّ ١ /٣٨٨ والمفضليات ١٥٨ . والمنصف ١ /١١٨ و ٢ / ١٢٢ .

٥٧ ـ البيت للسُّلَيْكِ ابن السُّلَكَةِ السَّعْدِيّ . وهو في المنصف ١ / ٢٨٨ غير معزوّ ، وابن يعيش ١٠ /٧٨ واللسان (شوب ، ضرب) وعزاه في (عرض) إلى المخبّل ، وليس له ، وهو من قصيدة للسليك في الأغاني ٢٠ / ٣٨٠ .

٥٨ ـ انظر شرح الشافيةِ ٣ / ١٤٤ ، ١٤٨ـ١٤٩ .

كَأَنَّـهُ بُنِى عَلَى رُضِيَ ، ولِهَـذا قِيلَ: القِيَاسُ في العَلْيَاءِ العَلْواءُ، كَالقَنْـوَاءِ[٥٩] والعَشْوَاءِ، إلاّ نَّهُمْ قَالُوا : العَلْيَاءُ، كَأَنَّهُمْ بَنَوْهُ عَلَى [عُلِيَتْ] والقِيَاسُ في ذَلِكَ كُلِّهِ الوَاوُ[٦٠] .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَقُولُوا في جَمْعِ عَصاً: عُصِيٌّ ، وحَقْوٍ حُقِيٌّ[٦١] ، وَلَمْ يَقُولُوا : عُصُوٌّ، وحُقُوٌّ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الأَصْلَ، كَمَا قَالُوا: مَغْزُوٌّ ومَدْعُوٌّ وعُسُوٌّ وعُتُوٌّ؟[٦٢] ؟

قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقُولُوا في جَمْعِ عَصاً عُصُوٌّ ، وَفي جَمْعِ حَقْوٍ: حُقُوٌّ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الأَصْلَ ، وَوَجَبَ فِيهِ القَلْبُ ؛ لأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ ثِقَلانِ : ثِقَلُ الجَمْعِ ، وثِقَلُ الوَاوَيْنِ .

---

٥٩ ـ حكى غَيْرُ البصريِّينَ : قَنَوْتُ وقَنَيْتُ بالياء والواوِ ، انظر اللسان (قنا) والقَنْوَاءُ : بيِّنَةُ القَنَا ، وهُوَ طُولُ الأَنْفِ . ودِقَّةِ أَرْنَبَتِهِ مع حَدَبٍ فِي وَسَطِهِ، وهُوَ من الصِّفاتِ المحمودة، التي تَدُلُّ على الكَرَمِ .

٦٠ ـ المنصف ٢/١٢٣ قال أبو عثمان : إذا كان مِثالَ عُتُوٍّ واحِداً فالوَجْهُ فيه إِثْبَاتُ الواوِ ، والقَلْبُ جائز، نحو: مَعْدِيّ وَعُتِيّ : إذا أردْتَ مصدر عتايَعْتو عُتُوّاً ، وبعضُ العَرَبِ ينشد هذا البَيْتَ :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِيْ مُلَيْكَةُ أَنّني أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وعَادِياَ

قال أبو الفتح : إنّه إنّما جَازَ القَلْبُ في «عُتِيٍّ» ونحوِه على قِلَّتِهِ؛ لأَنَّهُ اجتمع في الطَّرَفِ واوانِ ، والأولى مُدْغَمَةٌ ، فَخفيَتْ ، فكأنّه ليس بين الدال في مَعْدُوّ بين الواوِ الآخِرةِ حاجزٌ لِضَعْفِ الواو بالإدغام ، فغُيِّرَتْ تَشْبِيهاً بـ «أَدْلٍ» وليس مِثْلَهُ ، وإنَّما هَذا تَطَلُّبُ وَجْهٍ بعد السَّماع ، ويُقَوِّي قَلْبَهُ أَيْضاً أَنَّ الفِعْلَ قَدْ قُلِبَ فيه، نحو «غُزِيَ وعُدِيَ عليه» . وانظر شرح الشافية ٣/١٧٢ و١٩٥ وجعل القلب نادِراً . وانظر سيبويه ٤/٣٨٤ . وهذا لاينطبق عليهِ أَنَّ آخِرَهُ ضَمَّةٌ ساكِنٌ ماقبلها، قال في المنصف ٢/١٢٢ «ومن ثَمَّ قالوا : «مَغْزُوٌّ» يقول: لأنَّ في مَغْزُوٍّ حرفاً مُشدَّداً ، والحرف المشّدد أبداً حرفان مِنْ جنسٍ واحِدٍ ، الأَوَّلُ منهما ساكِنٌ ، فالواوُ الأولى مِنْ مَغْزُوٍّ، ومَعْدُوٍّ، وعُتُوٍّ ساكِنةٌ بمنزلةِ الزَّاي مِنْ غَزْوٍ، كما أَنَّ الياءَ في كرسيّ وصَبيّ ساكنةٌ بمنزلةِ اليَاءِ من ظَبْيٍ «وانظر المنصف ٢/٢٧٧ .

٦١ ـ في الأصل «أَحْقٍ» وكأَنْ قَدْ ضُرِبَ عليها ، و«حُقِيٌّ» لَحقٌ في الهامش .

٦٢ ـ غسا الشَّيْخُ وعَتَا: إذا وَلَّى وكَبِرَ .

وَ أمَّا مَدْعُوٌ وَمَغْزُوٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك، فَإِنَّهُ وَإِنْ وُجِدَ فِيهِ ثِقَلُ الوَاوَيْن، إلَّا إِنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ ثِقَلُ الجَمْعِ ، والعِلَّهُ إذا كَانَتْ ذَاتَ وَصْفَيْن، لَمْ يَثْبُتِ الحُكْمُ بأحَدِهِمَا، وَإِنَّما وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءً ؛ لِأَنَّ الوَاوَ الأُولَىٰ لَمَّا كَانَتْ زَائِدَةً لَمْ يَعْتَدُّوا بِهَا، كَمَا لَمْ يَعْتَدُّوا بالأَلِفِ في نَحْو: كِسَاءٍ وَرِداءٍ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ في آخِرِهِ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فَقُلِبَتْ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرةً، فَانْقَلَبَتِ الوَاوُ الثَّانِيَةُ يَاءً ؛ لانْكِسَارِ مَاقَبْلَهَا، فَصَارَ عُصِوْيٌ وَحُقِوْيٌ فَاجْتَمَعَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ والسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ، فَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَجُعِلَتْ يَاءً مُشَدَّدَةً، فَصَارَ عُصِيٌّ وحُقِيٌّ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُكْسَرَ الأَوَّلُ لِمَا بَعْدَهُ مِنَ الكَسْرَةِ واليَاءِ، فَيُقَالُ : عِصِيٌّ وَحِقِيٌّ[63]، وَلِهَذَا المَعْنَىٰ قَالُوا في جَمْعِ قَوْسٍ بَعْدَ القَلْب: قِسِيٌّ، وَالأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : قُوُوسٌ إلَّا أَنَّهُمْ نَقَلُوا اللَّامَ إِلَىٰ مَوْضِعِ العَيْنِ، فَصَارَ قُسُوٌّ، وَفَعَلُوا بِهِ مَافَعَلُوا بِعُصِيٍّ وَحُقِيٍّ مِنَ الإِبْدالِ والقَلْبِ[64] .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَتِ الوَاوُ الأُولَىٰ مِنْ عُصِيٍّ وحُقِيٍّ بِمَنْزِلَةِ الأَلِفِ في كِساءٍ، فَهَلَّا سُوِّيَ بَيْنَهُمَا في القَلْبِ، في الوَاحِدِ والجَمْعِ ، فَيُقَال : مَغْزِيٌّ وعُصِيٌّ، كما يُقَالُ: كِسَاءٌ، وأَسْمَاءٌ ؟ .

قُلْنَا: لِأَنَّ الأَلِفَ أَضْعَفُ مِنَ الوَاوِ وَأَخْفَىٰ، فَكَأَنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ ، فَصَارَتِ الوَاوُ في كِسَاءٍ وأَسْمَاءٍ كَأَنَّهَا قَدْ تَحَرَّكَتْ وانفتح ما قَبْلَهَا، فَوَجَبَ قَلْبُهَا في الواحِدِ

---

٦٣ ـ وقَدْ عَلَّلَ الرَّضِيُّ جَوازَ الوَجْهَيْنِ ـ أَنَّ فُعْلاً يَلْتَبِس بِفِعْل، فجازَ إبقاءُ الضَّمِّ فِيهِ دلالة على أَصْلِ البِنْيَةِ ، وفي غيرِه لايَلْتَبِسُ بِنْيَةٌ بِبِنيَةٍ ، أَوْيُقَالُ : المُجَوِّزُ لِضَمِّ فُعْل قبل الياءِ خِفَّةُ البِنَاءِ . وقال السيرافيُّ : يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : لِيٌّ بالكسر في جمع أَلْوَىٰ، كبِيض في جمع أَبْيَض ، جَعَلَ الياءَ الساكنة المدغمة كغَيْرِ المُدْغَمَةِ ، وحِيٌّ في حُيٌّ كَقِيلَ وبِيعَ» شرح الشافية ٣/١١٦ـ١١٧ .

٦٤ ـ مسألة قِسِيٌّ انظرها في المنصف ٢/١٠٢ و١٢٣ و١٢٤ وانظر شرح الشافية ٣/١٧١ و١٩٥ .

والجَمْعِ ، وأمَّا الواو فإنَّها أقْوىٰ مِنَ الألِفِ وأجْلَىٰ ، فلِهَذا لَمْ يَجِبْ في الوَاحِدِ، كَما وَجَبَ في الجَمْعِ .

فَإنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالُوا في جَمْعِ أَحْوَى: حُوٌّ، فَصَحَّتِ الوَاوُ في آخِرِهِ ، وَإنْ كَانَ جَمْعاً، فَهلاَّ قَلَبُوهَا كَمَا قَلَبُوهَا في عُصِيٍّ وحُقِيٍّ ؟ .

قُلْنَا : الفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ ، وَذَلِكَ لأَنَّ الوَاوَ الأُولَىٰ في نَحْوِ عُصِيٍّ وَحُقِيٍّ زَائِدَةٌ، فَجَازَ أنْ تُقدَّرَ في حُكْمِ السَّاقِطِ ؛ لأَنَّ الزَّائِدَ يُحْتَمَلُ فِيهِ تَقْدِيرُ السُّقُوطِ ، وَأمَّا الوَاوُ في نَحْو: حُوٌّ، فَإِنَّهَا أَصْلِيَّةٌ ، وَهْيَ عَيْنَ الفِعْلِ ، فَلاَ تَحْتَمِلُ تَقْدِيرَ السُّقُوطِ فِيهَا، كَمَا احْتَمَلَتْهُ الوَاوُ الأُولَىٰ في نَحْو: عُصُوٌّ ؛ لأَنَّهَا مَدَّةٌ زَائِدَةٌ ، وإذَا كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ تَكُنِ الوَاوُ [في تَقْدِير زائِدَةٍ] الضَّمَّةِ [فَيَلْزَمَ] قَلْبُهَا على حَدِّ عُصُوٌّ وُحُقُوٌّ، [فحَالُ الوَاوِ الأولىٰ في نُهُوٍّ وعُتُوٍّ وحُقُوٌّ كحالِ الألِفِ في نَحْو: كِسَاءٍ] ورِدَاءٍ، [فَإنَّهُ لَمَّا كَانَتِ الألِفُ الَّتي قَبْلَهَا خفيَّةً]، زَائِدَةً، سَاكِنَةً، والحَرْفُ السَّاكِنُ حاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، فَقَدَّروا] كَأَنَّ الوَاوَ قدْ تَحَرَّكَتْ وانْفَتَحَ مَاقَبْلَهَا، فَتُقْلَبُ ألِفاً، فَاجْتَمَعَ ألِفَانِ: [ألِفٌ زَائِدَةٌ]، وَألِفٌ مُنْقَلِبَةٌ ، وَالألِفَانِ سَاكِنَان، وَهُمَا لايَجْتَمِعَانِ، فَقلِبَتِ المُنْقَلِبَةُ هَمْزَةً؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن، وَكَانَ قَلْبُهَا إلَىٰ الهَمْزَةِ أَوْلَىٰ ؛ لأنَّهَا أقْرَبُ الحُرُوفِ إلَيْهَا ؛ لأَنَّهَا هَوَائِيَّةٌ كَمَا أنَّهَا هَوَائِيَّةٌ ، فَلِهَذَا كَانَ قَلْبُهَا إلَيْهَا أَوْلَىٰ مِنْ غَيْرِهَا[٦٥] . فَكَمَا [وَجَبَ أنْ تُقْلَبَ في] كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ فَكَذَلِكَ في عُصِيٍّ وحُقِيٍّ، ومِثَالُ الوَاوِ الأُولَىٰ في حُوٍّ جَمْعَ أحْوَىٰ الألِفُ في آيٍ ورَايٍ جَمْعَ آيَةٍ ورَايَةٍ[٦٦] ، فَإنَّهَا لاَ تُقْلَبُ، وَإنْ وَقَعَتْ طَرَفاً وَقَبْلَهَا ألِفٌ، وَذَلِكَ لأَنَّ الألِفَ أَصْلِيَّةٌ، وَهْيَ عَيْنُ الفِعْلِ ، وَلَيْسَتْ زَائِدَةً كَالألِفِ في كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، فَلَمْ يُمْكِنْ أنْ تُقَدَّرَ في حُكْمِ السَّاقِطِ، وإذَا لَمْ تُقَدَّرْ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ لَمْ يُقَدَّرْ أنَّ اليَاءَ قَدْ تَحَرَّكَتْ وانْفَتَحَ

٦٥ ـ انظر الإنصاف ١٤ـ١٥ .

٦٦ ـ انظر في أصل آية وراية وغاية سيبويه ٣/٣٩٨ـ٣٩٩ .

مَاقَبْلَهَا، فَوَجَبَ أَنْ تَصِحَّ وَلاَ تَعْتَلَّ ، فَكَمَا وَجَبَ أَنْ تَصِحَّ آيٌ وَرَايٌ فَكَذلِكَ حُوٌّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالُوا في جَمْعِ بَهْوٍ: بُهُوٌّ، وفي جَمْعِ نَجْوٍ، نُجُوٌّ وَهْوَ السَّحَابُ، وَفي جَمْعِ نَحْوٍ: نُحُوٌّ. وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ : إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ في نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ، وَلاَ خِلاَفَ في أَنَّ الوَاوَ في بُهُوٍّ ونُجُوٍّ، ونُحُوٍّ زَائِدَةٌ ، وَمَعَ هَذَا [لَمْ يُعِلُّوا] ؟ .

قُلْتُ : هَذا إِنَّما جَاءَ في هَذِه الأَلْفَاظِ اليَسِيرَةِ المَعْدُودَةِ عَلَى خِلافِ القِيَاسِ ، فَلاَ يُعْتَدُّ بِهَا، كَمَا قَالوا : القَوَدُ والحَوَكَةُ، فَصَحَّحُوا الوَاوَ مَعَ تَحَرُّكِهَا وانْفِتَاحِ مَاقَبْلَهَا، وَإِنْ كَانَ القِيَاسُ يَقْتَضِي القَلْبَ . وَكَمَا أَنَّ هَذَا لاَيُورَدُ نَقْضاً عَلَى مَا أَصَّلُوهُ، مِنْ أَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ مَتَى تَحَرَّكَ وانْفَتَحَ ماقَبْلَهُ، وَجَبَ أَنْ يُقْلَبَ أَلِفاً؛ لِقِلَّتِهِ، وشُذُوذِهِ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ؛ لأَنَّ القَوَاعِدَ الكُلِّيَّةَ لاَ تُنْقَضُ بِالصُّورَةِ الشَّاذَّةِ النَّادِرَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الفَائِدَةُ في مَجِيءِ هَذِهِ الشَّواذِّ في كَلاَمِهِمْ وَهْيِ تَرْجِعُ عَلَى العِلَّةِ بالإِبْطَالِ ؟ .

قِيلَ : الفَائِدَةُ في مَجِيئِهَا التَّنْبِيهُ عَلَى الأُصُولِ المَرْفُوضَةِ بالعِلَلِ الموجِبَةِ ، أَلاتَرَوْنَ أَنَّ في تَصْحِيحِ القَوَدِ والحَوَكَةِ تَنْبِيهاً عَلى أَنَّ الأَصْلَ في دَارٍ: دَوَرٌ، وفي بَابٍ: بَوَبٌ[٦٧]، وكَذَلِكَ بنَاؤُهُمْ الفِعْلَ المُضَارِعَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَي ﴿لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (يوسف ٣٢) أَوْ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ النِّسْوَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالَى ﴿إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ﴾ (البقرة ٢٣٧) مَعَ وُجُودِ العِلَّةِ المُوجِبَةِ لِلإِعْرَابِ فيهِ؛ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ الأَصْلَ في الفِعْلِ البِنَاءُ، وَكَذَلِكَ إِعْرَابُهُمْ أَيّاً مَعَ وُجودِ المَعْنَى المُوجِبِ لِلْبِنَاءِ، مِنْ تَضَمُّنِ مَعْنَى الحَرْفِ فِيهِ؛ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ الأَصْلَ في الأَسْمَاءِ الإِعْرَابُ . فَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ في نَحْوٍ: نُحُوٌّ، بالتَّصْحِيحِ ، فِيهِ تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّ الأَصْلَ في عُصِيٍّ

---

٦٧ ـ الخصائص ٣/ ٥٢ .

عِصُوٌّ، وحُقِيٌّ حُقُوٌّ ، وَمُخَالَفَةُ القِياسِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الأُصُولِ كَثِيرَةٌ في كَلَامِهِمْ .

فَإِنْ قِيلَ : فكيف تَزْعُمُون أَنَّهُ لَيْسَ في كَلامِهِمُ اسْمٌ في آخِرِه وَاوٌ قَبْلَهَا مَضْمُومٌ و«هُوَ»[٦٨] اسْمٌ في آخِرِه وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ؟ .

قُلْنَا : هَذَا لَايَرِدُ نَقْضاً عَلَى كَلَامِنَا ؛ لِأَنَّا قُلْنَا لَيْسَ في كَلَامِهِم اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ في آخِرِه وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، وَ«هُوَ» ـ وَإِنْ كَانَ اسْماً ـ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ اسْماً مُتَمَكِّناً، بَلْ هُوَ ضَمِيرٌ، وَلَيْسَ لَهُ في الضَّمَائِرِ نَظِيرٌ .

فَإِنْ قِيلَ : وَمِنْ أَيْنَ زَعَمْتُمْ أَنَّ هَـٰذَا الضَّمِيرَ، لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ، وَهُمْ يَقُولُونَ في ضَمِيرِ المَنْصُوبِ والمَجْرُورِ: ضَرَبْتُهُو وَمَرَرْتُ بِهُو ، قَالَ اللهُ (تَعَالَى) ﴿**فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْضَ**﴾[٦٩] فَيَأْتُونَ بَعْدَ الهَاءِ بِوَاوٍ مَضْمُوم مَاقَبْلَهَا ؟ .

قُلْنَا : لَايَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّهَا نَظِيرُهُ، ولَا أَنَّ أَصْلَهُمَا وَاحِدٌ ، وَذَلِكَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الوَاوَ في «ضَرَبْتُهُو» لَيْسَتْ أَصْلِيَّةً مِنْ بِنَاءِ الكَلِمَةِ، كالوَاوِ في «هُوَ»،

---

٦٨ ـ الضّمير هنا لايحتاجُ إلى ظاهرٍ يَعُودُ إليه ، وهُوَ مُبْتَدَأٌ ، واسمٌ خبر .

٦٩ ـ من الآية ٨١ من القصص . وهذهِ لُغَةٌ مَشْهُوَةٌ ، حَكَى الكِسائِيُّ عَنْ شَيْخٍ مِنْ هَوَازِنَ «عَلَيْهُ مالٌ . . . وقال الكسائيّ : هِيَ لُغاتٌ ، يُقالُ : فِيهِ وفيهِي ، وفِيهُ . وفِيهُو بتمامٍ وغير تمام » . ورُوِيَ عَنْ أَبِي الهَيْثَم أَنَّهِ قال : مَرَرْتُ بِهْ ومَرَرْتُ بِهِ ، ومَرَرْتُ بِهِي ، قال : وَإِنْ شِئْتَ مَرَرْتُ بِهْ، وَمَرَرْتُ بِهُ، ومَرَرْتُ بِهُوَ ، وكذلك ضَرَبَه فيهِ هَـٰذِهِ اللُّغَاتُ . وكذَلِكَ يَضْرِبُهْ ويَضْرَبُهُ . ويَضْرِبُهُو» .

وقرأ حفصٌ عن عاصِم «أَنْسَانِيهُ»[الكهف ٦٣] بضمِّ الهاء ، وفي سورة الفتح [آية١٠] «بما عَاهَدَ عَلَيْهُ اللّـهَ» بِضمِّ الهَاءِ» .

ولم أعثر على القراءة التى أوردها المصنِّف في كتب القراءات، غير أَنَّ سيبويه عزاها في كتابه ١٩٥/٤ أو (٢٩٤/٢ ط بولاق) إلى أهل الحجاز، قال : «وأَهْلُ الحِجاز يَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِهُو قَبْل ، وَلَدَيْهُو مالٌ ، ويَقرءُونَ : «فخسَفْنَا بِهُوْ وبِدَارِ هُوْ الأَرْضَ» . وَلعلَّ المصنِّف أخذ ما ذكره مِنْ هذا .

وَإِنَّما هِيَ زَائِدَةٌ في حَالَةِ الوَصْلِ ، ولِهَذا تُحْذَفُ في حَالَةِ الوَقْفِ: فَلا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا فِيهِ بِحَالٍ ، بَلْ تَقُولُ في الوَقْفِ: ضَرَبْتُهْ، وَمَرَرْتُ بِهْ، وَلَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً كَالوَاوِ في «هُوَ» لَمَا جَازَ أَنْ تُحْذَفَ، كَمَا لايَجُوزُ أَنْ تُحْذَفَ مِنْ «هُوَ» إِذَا كَانَ ضَمِيرَ المَرْفُوعِ .

وَالوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَوَجَبَ أَنْ يَجُوزَ فَتْحُ الوَاوِ في «أَكْرَمْتُهُوَ» وَ «مَرَرْتُ بِهُو»، كَمَا تُفْتَحُ الوَاوُ مِنْ «هُوَ»، فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، دَلَّ عَلَى الفَرْقِ بَيْنَهُمَا .

وَالوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنَّ الهَاءِ والوَاوَ في «أَكْرَمْتُهُوَ» وَ«بِهُوَ» ضَمِيرُ المَنْصُوبِ والمْجرُورِ، «وَهُوَ» ضَميرُ المَرْفُوعِ ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ ضَمِيرَ المَنْصُوبِ والمَجْرُورِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ غَيْرَ ضَمِيرِ المَرْفُوعِ ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ المَرْفوعِ يَدُلُّ بِصِيغَتِهِ عَلَى الرَّفْعِ ، فَلَوْ جُعِلَ صِيغَةُ ضَمِيرِ المَرْفُوعِ بِعَيْنِهَا هِيَ صِيغَةَ ضَمِيرِ المَنْصُوبُ والمَجْرُورِ، لَذَهَبَتِ الدَّلاَلَةُ عَلَى الرَّفْعِ مِنَ الصِّيغَةِ ، وَذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الأَسْمَاءِ المُضْمَرَةِ، وَيُدْخِلُهُ في حَدِّ الأَسْمَاءِ المُظْهَرَةِ، وَذَلِكَ لاَيَجُوزُ .

وَالوَجْهُ الرَّابِعُ : أَنَّ الضَّمِيرَ في «أَكْرَمْتُهُ» ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ «وَهُوَ» ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ، وَلاَشَكَّ أَنَّ صِيغَةَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ غَيْرُ صِيغَةِ الضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ . فَلَوْ قُلْنَا إِنَّ صِيغَتَهُمَا وَاحِدَةٌ لَمَا كَانَ لَهُمَا نَظِيرٌ في شَيْءٍ مِنَ الضَّمَائِرِ المُتَّصِلَةِ وَ المُنْفَصِلَةِ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ صِيغَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرَ صِيغَةِ الآخَرِ، كَمَا في سَائِرِ الضَّمائِرِ المُتَّصِلَةِ والمُنْفَصِلَةِ .

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ جَازَ أَنْ يَقَعَ في آخِرِ اسْمٍ مُضْمَرٍ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، دُونَ اسْمٍ ظَاهِرٍ مُتَمكِّنٍ ؟.

قُلْنَا : إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ في المُضْمَرِ ؛ لِأَنَّ المُضْمَرَ لَيْسَ باسْمٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ،

مُسْتَغْنٍ عَنْ غَيْرِه ، بَلْ لابُدَّ مِنْ مُظْهَرٍ [يُوافِقُهُ ، والضَّميرُ لافتِقَارِه(٧٠)] إِلَىٰ مُظْهَرٍ يَتنَزَّلُ مَنْزِلَةَ بَعْضِ الكَلِمَة ، [ولذلك] كَانَ مَبْنِيّاً ؛ لأَنَّ بَعْضَ الكَلِمَةِ مَبْنِيٌّ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ بَعْضِ الكَلِمَةِ ، فَيَجُوزُ أَلاَّ يُسْتَثْقَلَ في بَعْضِ الكَلِمَةِ ، كَمَا يُسْتَثْقَلُ في جَميعِهَا(٧١) .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَمْ يَجِبِ القَلْبُ في الفِعْلِ إِذَا وَقَعَ في آخِرِهِ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، نَحْوُ: يَغْزُو، وَيَدْعُو، كَمَا وَجَبَ في الاسْمِ ، نَحْوُ: أَدْلٍ وأَحْقٍ ؟ .

قِيلَ : لِئَلَّا يَكُونَ آخِرُ الفِعْلِ كَآخِرِ الاسْمِ (٧٢) . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ كَانَ قَلْبُ الوَاوِ في آخِرِ الاسْمِ أَوْلَىٰ مِنْ قَلْبِ الوَاوِ في آخِرِ الفِعْلِ (٧٣) ؟ .

---

٧٠ ـ لحق التّلف مكان النَّصِّ هنا ، فاختلطت حروفُهُ ، فاجتهدْتُ في تَقديره بما أَثْبَتُّهُ . قال الرَّضِيُّ : «وإنّما بُنِيَتِ المضمـراتُ إمَّـا . . . وإمَّـا لَشَبهِهَـا بالحـروفِ لاحْتِيَاجِهـا إلى المُفَسِّرِ، أعني الحُضـورَ في المتكلم والمخاطب ، وتقدّم الذِّكر في الغائب، كاحتِيَاج الحرْفِ إلى لَفْظٍ يُفْهَمُ بِهِ معناه الإفرادِيُّ . . . » انظر شرح الكافية ٢/٣ .

٧١ ـ وقـدْ عَلَّلَ الرَّضَيُّ ذلك بغيرِ ما ذكَرَ المصنِّفُ ، فَقَالَ : «لاتُقْلَبُ [الواوُ] ياءً إِذَا كَانَتْ في اسْم ، وتَلْزَمُهَا الفتحة ، نَحْوُ: هُوَ ، ولم يأتِ إلّا هذا ، وإنّما اغْتُفِرَ ذلك فِيهِ لِقِلَّهِ الثِّقَل بكوْنِهِ على حَرْفَيْن ، ولُزوم الفَتْح لواوِه ، والتباسِهِ بالمُؤَنَّثِ لَوْ قَلَبْتَ» شرح الشافية ١٦٩/٣ . .

٧٢ ـ هذا التعليل أوْرده المـازنيُّ في التصريف . انظر المنصف ١١٨/٢ وهذا التعليل يحتاج إلى تعليلٍ ؛ إذ الأَوْلَىٰ أَنْ يُقَالَ : لاتُقلَبُ الواوُ إذا وَقَعَتْ طرفاً بعد ضَمَّةٍ في الفِعْلِ كَسَرُوَ، ويَسْرُو، وَيَدْعُو ؛ لأَنَّ الفِعلَ ـ وإن كان أثقل من الاسم ـ فالتخفيف به أولى وأَلْيَقُ . ولكن صيرورة الكلمة فِعْلاً لَيْسَتْ إلّا بالوزْنِ ؛ لأنَّ أَصْلَهُ المصدر كما تقرَّر ، وهُوَ ينتقِلُ إلى الفِعْلِيَّةِ بالبنيةِ فقط ، فالمصدر كالمادَّة . والفعل كالمركَّب من المادة والصورة ، فَلَمَّا كانَتِ الفِعْلِيَّةُ تحدث بالبنية فقط ، واختلاف أَبْنِيَةِ الأفعال الثلاثية ، وتمايز بعضها عن بعض بحركةِ العين فقط ، احتاطوا في حفظ تلكَ الحركة ، ولذلك لاتحذف إذا لم تَتَمَيَّزْ بالنَّقْلِ إلى ما قبلها، كما في قلت وبعت بخـلاف هِبْتُ وَخِفْتُ وطُلْتُ ، وطُلْتُ ، ويقُولُ، ويخافِ ، ولذلك قالوا : رَمُوَ الرَّجُلُ، بخلافِ نحو: التَّرامِي ، فثبت أنَّه لايجوز كَسْرُ ضَمَّةِ سَرُوَ، وَيَدْعُو؛ لِئلاّ يَلْتَبِسَ بناءٌ بِبِنَاءٍ» انظر/ شرح الشافية ١٦٩/٣ وانظر ٧٩/١ـ٨١ و١٢٥/١ .

٧٣ ـ انظر في بحث هذه المسألة المنصف ١١٨/٢ .

قِيلَ : لأَنَّ الوَاوَ في آخِرِ الاسْمِ أَضْعَفُ مِنَ الوَاوِ في آخِرِ الفِعْلِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الإِضَافَةَ باليَاءِ إِلَىٰ نَفْسِك تَقَعُ عَلَيْهَا في الاسْمِ ، نَحْوُ: أَدْلُوِيْ ، فَلَا تجِدُ بُدّاً مِنْ قَلْبِهَا بإِسْكَانِ الوَاوِ مِنْها ، فَتَجْتَمِعُ الوَاوُ واليَاءُ ، والسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ ، فَيَجِبُ قَلْبُهَا يَاءً ؛ لِمَا بَيَّنَّا ، وكَذَلِكَ مُسْلِمُونَ إِذَا أَضَفْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ ، قُلْتَ : مُسْلِمِيَّ ؛ لأَنَّكَ لَمَّا حَذَفْتَ النُّونَ لِلْإِضَافَةِ ، اجْتَمَعَ الوَاوُ وَاليَاءُ ، والسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ ، فَوَجَبَ قَلْبُهَا يَاءً ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : لَوْ قِيلَ في «هَـٰذِهِ أَدْلُوْ» : هَـٰذِهِ أَدْلِي ، ولَمْ يُمْكِنْ أَنْ تُجْرَىٰ الوَاوُ فِيهِ مُجْرَىٰ الحَرْفِ الصَّحِيحِ ، في تَعَاقُبِ الحَرَكَاتِ عَلَيْهَا ، نَحْوَ: هَـٰذِهِ أَدْلُـوٌ وَرَأَيْتُ أَدْلُواً ، وَمَرَرْتُ بِأَدْلُوٍ ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِن اسْتِثْقَالِ الحَرَكَاتِ [عَلَى حَرْفِ] العِلَّةِ [إِذَا] كَانَ مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكاً ، فَلَمَّا كَانَ هَـٰذا القَلْبُ يَدْخُلُهُ [كَثِيراً] ، وَلَا يَكُونُ [ذلك في] الفِعْلِ ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الواوَ في الاسْمِ أَضْعَفُ مِنْهَا [في الفِعْلِ ، ثُمَّ يَدْخُلُهُ [أَيْضاً] التَّنْوِينُ ، نَحْوُ: أَدْلُوٌ ، والنَّسَبُ ، نَحْوُ: أَدْلُوِيّ ، [والإِضَافَةُ ، نَحْوُ: أَدْلُوِيَ][74] . والجَمْعُ السَّالِمُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ ، نَحْوُ: أَوْلُوُونَ . [وهَـٰذِهِ] الأَشْيَاءُ المُسْتَنْكَرَةُ لَا تَكُونُ في الفِعْلِ . فَلِهَـٰذَا وَجَبَ القَلْبُ في [الاسْمِ] دُونَ الفِعْلِ[75] .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَ الوَاوُ المَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا [غَيْرَ مَوْجودةٍ في الأَسْمَاءِ] ، وَإِنْ أَدَّىٰ إِلى ذلك قِياسٌ رُفِضَ ، فَكَيْفَ جَازَ في الوَاوِ المُنْقَلِبَةِ مِنَ الهَمْزَةِ فِي نَحْو: جُزُوٍ وكُفُوٍ . وَقَدْ قُرِيءَ به ، قَالَ اللَّهُ (تَعَالَىٰ) ﴿**مِنْهُنَّ جُزُواً**﴾ (البقرة ٢٦٠) . **وقَالَ (تَعالى)** ﴿**كُفُواً أَحَدٌ**﴾ الإخلاص ٤)[76] ؟ .

---

٧٤ - انظر المنصف ١١٨/٢ .

٧٥ - انظر بحث هذه المسألة في المنصف ١١٨/٢ إلاّ أَنَّهُ ذكر الجَرَّ بدل التنوين ، وكِلاهُمَا يمتنع في الفِعْلِ ، ولم يذكر الجمع السالم إذا سُمِّيَ بِهِ» .

٧٦ - كُفُواً ، قَرَأَها أكثر السَّبْعَةِ بضمِّ الكافِ والفاء ، وسَهَّلَ الهَمْزَةَ الأَعْرَجُ ، وأبوجَعْفرٍ ، وشَيْبَةُ ، ونافعُ في روايةٍ انظر البحر المحيط ٥٢٨/٨ .

قُلْنَا : إِنَّمَا جازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الوَاوَ لَيْسَتْ أَصْلِيَّةً لَازِمَةً، وَإِنَّمَا هِيَ مُبْدَلَةٌ مِنَ الهَمْزَةِ، عَارِضَةٌ . فَلَمَّا كانت كَذَلِكَ لَمْ يَعْتَدُّوا بِهَا . فَكَأَنَّهَا هَمْزَةٌ مَضْمُومٌ مَاقَبْلَهَا، وَنَظِيرُ هَـٰذَا فِي عَدَمِ الاعْتِبَارِ، لِعَدَمِ اللُّزُومِ قَوْلُهُمْ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ فِي الوَقْفِ: هَـٰذَا الخَبُوْ، والبُطُوْ، الرِّدُوْ فِي الوَقْفِ عَلَى الخَبْءِ، والبُطْءِ، والرِّدْءِ فِي لُغَةِ مَنْ يُلْقِي حَرَكَةَ الهَمْزَةِ عَلَى مَاقَبْلَهَا مِنَ السَّاكِنِ . ويُبْدِلُ مِنَ الهَمْزَةِ حَرْفَ لِينٍ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَجِدَ اسْمٌ فِي آخِرِه وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، إِلَّا أَنَّ هَـٰذَا ـ لَمَّا كَانَ عَارِضاً فِي حَالَةِ الوَقْفِ، غَيْرَ لَازِمٍ ـ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ ؛ لِعَدَمِ لُزُومِهِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَااعْتِبَارَ بِهِ أَنَّهُمْ قَالُوا : الرِّدُو، فَأَتَوْا بِهِ عَلَى فِعُلٍ فَأَثْبَتُوا مَالَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مَاهُوَ عَلَى فِعُلٍ بكسرِ الفَاءِ وَضمِّ العَيْنِ البَتَّةَ . وَلَوْ كَانَ هَـٰذَا مُعْتَبَراً لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْدَلَ بِهِ عَنْ فِعُلٍ إِلَىٰ فِعِلٍ ، فَيُبْدَلَ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً، فَيُقَالَ : الرِّدِي ، لِيَكُونَ عَىَ وَزْنٍ مِنْ أَوْزَانِهِم، نَحْوَ: إِبِلٍ ، وَإِطِلٍ ، كَمَا جَاءَ فِي لُغَةٍ أُخْرَىٰ[77] . فَلَمَّا لَمْ يَعْدِلُوا بِهِ فِي هَٰذِهِ اللُّغَةِ عَنْ الوَزْنِ الَّذِي لَيْس فِي كَلَامِهِمْ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لا اعْتِبَارَ بِهِ، لِأَنَّهُ عَارِضٌ، غَيْرُ لَازِمٍ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ عَارِضاً، غَيْرَ لَازِمٍ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ[78] . أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا مِنَ الهَمْزَةِ وَاواً فِي نَحْو: نُؤْيٌ ورُؤْيَا، وَلَمْ يَقْلِبُوا الوَاوَ يَاءً لِاجْتِمَاعِ الوَاوِ وَاليَاءِ، والسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ؛ لِأَنَّهَا عَارِضَةٌ، غَيْرُ لَازِمَةٍ[79]، وكَذَلِكَ

وأَمَّا جُزَءاً فذكرَ ابن جِنِّيٍّ في المحتَسَب ١ /١٣٧ قِراءَةَ الزُّهْرِيِّ «جُزّاً» ثُمَّ قَالَ : «أَصْلُه الهَمْزُ جُزءاً ثُمَّ خُفِّفَتْ همزتُه على قولِكَ في تخفيف الخَبْءِ : الخَبُ ، ثُمَّ إِنَّك إذا خَفَّفْتَ نَحْوَ ذَلِكَ ، ووقفْتَ عليه ، كانَ لَكَ فِيهِ السُّكُونُ على العَبْرَةِ ، وإن شِئْتَ الإشمامَ الجزْ، وإن شِئْتَ رَوْمَ الحَرَكَةِ «الجُزُ ، وإن شِئْتَ التَّشْدِيدَ على خالِدّ وهُوَ يَجْعَلّ . فَيَقُول ـ على هذا ـ الجُزّ ، ثُمَّ إِنَّهُ وَصَلَ على وَقْفِهِ ، فقال : جُزّاً» . وانظر البحر المحيط تفسير سورة الحجر ٥/٤٥٥ تفسير قوله تعالى «لها سَبْعَةُ أبوابٍ ، لِكُلِّ بابٍ منهم جُزْءٌ مَقْسُومٌ» .

٧٧ ـ يقصد لغة بني تميم الذين يُتْبِعُونَ العَيْنَ الفَاءَ ، فَيَضُمُّونَ العَيْنَ إذا كانَتِ الفاءُ مضمومةً ، ويكسرونها إذا كانتِ الفاء مكسورة في أحوالِ الإعراب الثلاثة . انظر شرح الشافية ٢/٣١٢ و ٣٢١ـ٣٢٢ .

٧٨ ـ انظر شرح الشافية ٢/٣١١ و ٣٢١و ٣٢٢ .

٧٩ ـ الخصائص ٣/٩٢ والمنصف ٢/٢٦ ، ٣٠ وشرح الشافية ٣/١٤٠ وسيبويه ٤/٣٦٨ وفيه «وقال بعضهم رُيًّا

لَمْ يَرُدُّوا الأَلِفَ المَحْذُوفَةَ مِنْ «رَمَتِ المَرْأَةُ» لِكَسْرَةِ التَّاءِ: لأَنَّهَا أَيْضاً عَارِضَةٌ، غَيْرُ لازِمَةٍ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَهمِزُوا الوَاوَ في «اشْتَرَوا»[80] في نَحْوِ قَوْلِهِ (تعالى) ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ (البقر ١٦/١٧) وقولِهِ (تَعالَى) ﴿لَتَرَوُنَّ الجَحِيمَ (التكاثر ٦) ؛ لأَنَّ الضَّمَّةَ فِيهِ أَيْضاً عَارِضَةٌ[81] . وكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الهَمْزَةِ في أَلْحَمْرِ، مَعَ تَحَرُّكِ اللَّامِ[82]؛ لأَنَّ حَرَكَتها عَارِضَةٌ . وَعَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿قَالُلَانَ﴾ (البقرة٧١) فَحَذَفَ الوَاوَ؛ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مَعَ تَحرُّكِ اللَّامِ ؛ لأَنَّ حَرَكَتَهَا أَيْضاً عارِضَةٌ[83]، فَكَأَنَّ اللَّامَ في التَّقْدِيرِ سَاكِنَةٌ، وَإِنْ كانَتْ مُتَحرِّكَةً، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا النَّحْوِ لاتُحْصَىٰ كَثْرَةً[84]. وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ مُسْتَوْفىً فِي كِتَابِنَا المَوْسُومِ بِشِفَاءِ السَّائِلِ عَنْ بَيَانِ رُتْبَةِ الفاعِلِ .

تَمَّتْ، وَاللَّـهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ

= ورُبَّةٌ ، فجعلها بمنزلَةِ الواوِ التي ليست ببَدَلٍ مِنْ شَيْءٍ» . .

٨٠ ـ المحتسب ١/٥٥ والهمز لغة قيس ، وَهُوَ مِنْ إجراءِ غَيْرِ اللَّازِمِ مُجْرَى اللَّازِمِ ، وهُوَ ضَعِيفٌ .

٨١ ـ وقد هَمَزَ بعضُ القُرَّاءِ الواوَ هُنَا مِنْ باب إجراءِ غير اللَّازِمِ . المحتسب ٢/٤١٧ .

٨٢ ـ الخصائص ٣/٩١ .

٨٣ ـ الخصائص ٣/٩١ وانظر البحر المحيط ١/٢٥٧ وهي إحدى قراءَتَيْ نافع ، والقراءة الأخرى بإثباتِ الواوِ «قالُوا الآن» .

٨٤ ـ انظر الخصائص ٣/٩٠ ـ٩٣ «إجراء غير اللَّازِمِ مُجْرَى اللَّازِمِ» والمحتسب ١/٥٥ .

دليل المراجع والمصادر

- ابن الأنباري وجهوده في النحو/ د . جميل علوش/ الدار العربية للكتاب/ ليبيا وتونس/ ١٩٨١م .
- أسرار العربية/ ابن الأنباري (٥٧٧) تحقيق محمد بهجة البيطار/ المجمع العلمي/ دمشق/ ١٣٧٧ .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب/ ابن السيد البطليوسي (٥٢١) دار الجيل/ بيروت ١٩٧٣م .
- أما لي ابن الشجرى/ هبة بن علي العلوي (٥٤٢) صورة عن طبعة الهند .
- إنباه الرواة القفطي (٦٤٦) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم/ ١٣٦٩/ القاهرة .
- الإنصاف/ابن الأنباري (٥٧٧) ط الرابعة/ ١٣٨٠/ القاهرة/ المكتبة التجارية .
- البحر المحيط/ أبوحيّان (٧٤٥) مكتبة النصر بالرياض/ صورة .
- بغية الوعاة/ السيوطي (٩١١) صورة عن الطبعة الأولى دار المعرفة/ بيروت .
- البيان والتبيين/ الجاحظ (٢٥٥) تحقيق د . عبد السلام هارون/ الخانجي القاهرة/ ط رابعة ١٣٩٥ .
- تصريف الأسماء/ محمد الطنطاوي (   ) ط الخامسة/ ١٣٧٥ كلية اللغة العربية/ الأزهر .
- حُجَّة القراءات/ أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة (القرن الرابع) تحقيق سعيد الأفغاني/ ط ثانية/ ١٣٩٩ .
- الخصائص ابن جني (٣٩٢) تحقيق محمد على النجار/ صورة .
- ديوان الأعشى الكبير/ تحقيق وشرح د . محمد محمد حسين/ مكتبة الآداب بالجماميز/ مصر .

- ديوان زهير بن أبي سلمى (صنعة ثعلب/ القاهرة/ ١٣٦٣ شرح ديوان زهير .
- ديوان النابغة الذبياني/ جمع الطاهر بن عاشور/ الجزائر وتونس/ ١٩٧٦ .
- السبعة في القراءات/ ابن مجاهد (٣٢٤) تحقيق شوقي ضيف/ ط ثانية دار المعارف/ مصر .
- سير صناعة الإعراب/ابن جني (٣٩٢) تحقيق د . حسن هنداوى/ دمشق/ ط أولى/ ١٤٠٥هـ .
- سير أعلام النبلاء الذهبي (٧٤٨) ط أولى/ الرسالة/ بيروت .
- شرح أشعار الهذليين/ أبو سعيد السكري (٢٧٥) تحقيق عبد الستَار فرّاج .
- شرح ابن عقيل (٧٦٩) ط السابعة ١٣٧٢/ القاهرة/ المكتبة التجارية .
- شرح ديوان زهير = ديوان زهير .
- شرح الشافية/ الرضي الإستراباذي (٦٨٦)/ تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه/ صورة .
- شرح القصائد العشر/ التبريزي (٥٠٢) تحقيق د . فخر الدين قباوة/ ط الرابعة ١٤٠٠/ بيروت .
- شرح المفصل/ ابن يعيش (٦٤٣) صورة .
- طبقات الشافعية الكبرى/ السبكي (٧٧١) تحقيق د . محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح الحلو/ ط أولى/ الحلبي القاهرة .
- القواعد والتطبيقات/ عبد السميع شبانه/ ط ثالثة/ ١٣٨٦/ كلية اللغة العربية/ الأزهر .
- القوافي/ التنوخي (القرن الخامس) تحقيق د . عوني عبدالرؤوف/ ١٩٧٥/ الفجالة/ القاهرة .
- كتاب سيبويه عمرو بن عثمان (نحو سنة ١٨٠ تقريباً) تحقيق عبدالسلام هارون .
- لسان العرب/ ابن منظور (٧١١) دار لسان العرب/ بيروت .
- مجمع الأمثال الميداني (٥١٨) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ ط ثانية/ ١٣٩٣هـ دار الفكر/ بيروت .
- المحتسب/ ابن جنبي (٣٩٢)/ تحقيق على النجدي ناصف وصاحبه/ القاهرة .

- المستقصي/ الزمخشريّ (٥٣٨) بيروت/ صورة من طبعة الهند .
- المفضليات الضبي (١٧٨)/ تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون/ ط رابعة .
- المقتضب/ المبرد (٢٨٥) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة/ القاهرة .
- الممتع/ ابن عصفور (٦٦٩) تحقيق د . فخر الدين قباوة/ ط ثانية/ ١٣٩٣/ دار القلم العربي/ حلب .
- المنصف/ابن جني (٣٩٢) تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين/ ١٣٧٣/ القاهرة .
- نزهة الألِبَّاء/ ابن الأنباري (٥٧٧)/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ القاهرة .
- همع الهوامع السيوطي (٩١١) بيروت/ صورة . .
- الوافي في العروض والقوافي/ التبريزي (٥٠٢) تحقيق عمر يحيى ود . فخر الدين قباوة/ ط أولى .
- الوجيز في علم التصريف/ ابن الأنباري (٥٧٧) تحقيق د . علي البّواب/ دار العلوم/ ١٤٠٢/ الرياض . ط أولى .